تقديرات القوى العاملة وهجرة العمال المصريين

≈ وليام كلاتانوف ≋ د. ممدوح صالح

~ د. محمد اسماعيل » د. نادية مكارى

تم اعداد هذا التقرير بمعاونة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية و بناء على طلب وزارة التعليم بجمهورية مصر العربية ، و يعطى تقديرا لعرض وطلب العمالة حسب المهن والتعليم . ويهدف التقرير الى معاونة وزارة التعليم والمؤسسات الحكومية الأخرى بمصر فى تخطيط وتدريب القوى العامله مع التركيز على التعليم والتدريب المهنى لمواجهة المتطلبات المستقبله من العمالة بمصر .

و يعتبر الحصول على البيانات الخاصة بالحجم المتاح من القوى العاملة وكيفية توزيعه حسب كل من المهن والانشطة الاقتصادية هو الخطوة الأولى لتقدير العمالة . وقد تم الحصول على مجموعتين من التقديرات السنوية للطلب على العمالة حسب المهن أحداها عن خمس سنوات والأخرى عن عشر سنوات وقد اعتمدت هذه التقديرات على كل من المستويات المخططة للانتاج والعمالة فى المستقبل تبعا للأنشطة الاقتصادية وتحليل الهيكل المهنى القائم داخل كل نشاط اقتصادى .

هذه التقديرات ـ للطلب المستقبل على العمالة حسب المهن هى الأساس لتخطيط التعليم والتدريب فمثلا : يعطى جدول (١) ملخصا لتقديرات الطلب على العمالة خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ . و يتضح منه ضرورة أن يتم تخريج حوالى ٦٢٠٠٠ فردا سنويا للمهن الفنية والعلمية (من مؤسسات

≈ الوكاله الأمريكية للتنميه الدوليه ~ جامعة الأزهر

≋ وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى »كلية الاقتصاد والعلوم السيـ

التعليم والتدريب) لمواجهة الطلب المقرر على العمالة فى مصر ، من هؤلاء هناك حاجة الى ٤٥٦٠٠ فرد يتم تعيينهم كاضافة جديدة الى العمالة بنما ١٥٥٠٠ يتم تعيينهم للاحلال محل من يتركون العمل سواء بسبب الوفاة أو الاحالة الى المعاش أو أى اسباب أخرى .

و يعطى الباب الثانى تقديرات تفصيلية للمهن المختلفة كما يوضح الطريقة المستخدمة لتقدير الطلب على العمالة حسب المهن .

وقدتم بعد ذلك تحويل تقديرات الطلب على العمالة الى تقديرات سنوية لعدد الخريجين من المستويات المختلفة للتعليم والتدريب ، وذلك عن طريق استخدام جدول مزدوج يبين العلاقة بين كل مهنة ومستويات وانواع التعليم اللازمة لاعداد الفرد لهذه المهنة . و بذلك فان الباب الرابع يعطى التقديرات السنوية لعدد الخريجين من كل نوع ومستوى تعليمى اللازمين لمقابلة احتياجات العمالة فى المستقبل . و بعد ذلك تمت المقارنة بين هذه التقديرات خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ والاعداد الحالية للخريجين من كل مستوى ونوع تعليمى . وهو ما يعتبر أساسا تحليلا للعرض الحالى من العمالة ومقارنته بالطلب المستقبل على العمالة . وما يخص وزارة التعليم من هذه المقارنة هو أن هناك بعض المجالات التعليمية - أهمها التعليم المهنى والفنى - التى يجب التوسع فيها بدرجة كبيرة حتى يمكن لعدد خريجها مواجهة الطلب المستقبل ، كما أن الاعداد الحالية من خريجى الجامعات اكثر من الاحتياجات المتوقعة منها .

وهذه التقديرات والتوقعات تخضع لبعض القيود . و يبين الباب الخامس المشاكل المختلفة والأخطاء التى قد تؤثر على هذه التقديرات ، كما يبين أن هذه التقديرات عرضة لخطأ قد يصل الى ٢٠ ٪ ، سواء بالزيادة أو النقص .

وقد تضمنت الملاحق بعض التفاصيل والبيانات التى يمكن للباحث الرجوع اليها . أما الباب السادس فيعطى النتائج النهائية و بعض التوصيات التى يمكن استخدامها فى رسم سياسة التعليم والتدريب والمرجو مراعاة أنه بالرغم من أن هذا التقرير قد تم اعداده لخدمة وزارة التعليم الا أنه قد يكون ذا فائدة للوزارات والمؤسسات الأخرى التى تلعب دورا فى تدريب العمالة ، كما أنه من الضرورى أن يكون هناك تخطيط واضح وتـ

جدول رقم (١)

متوسط الطلب السنوى المتوقع على العمالة ، تبعا للمجموعات المهنية خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤

المجموعات المهنية	عمالة جديدة	الطلب للاحلال	الجملة
١ـ المهن الفنية والعلمية	٤٦٥١٢	١٥٥٧٧	٦٢٠٨٩
٢ـ المدير يون والادار يون ومديرو الأعمال	٨٢٤٩	٢٥٦٩	١٠٨١٨
٣ـ القائمون بالأعمال الكتابية	٣٥٤٧١	١٢٧١١	٤٨١٨٢
٤ـ القائمون باعمال البيع	٤٥٥٤٣	١٧٦٨٣	٦٣٢٢٦
٥ـ العاملون بالخدمات	٦٢٩٧٦	٢٥٢٦٣	٨٨٢٣٩
٦ـ العاملون فى الزراعة والصيد	٣٥٢٥٢	٨٠٦١٤	١١٥٨٦٦
٧ ، ٨ ، ٩ عمال الانتاج	١٥٠١٧٥	٣٨١٤٦	١٨٨٣٢١
الجملة	٣٨٤١٨٠	١٩٢٥٦٣	٥٧٦٧٤٣

الهيئات التعليمية والجامعات ومراكز التدريب المهنى والتدريب الوظيفى حتى يمكن مواجهة الطلب المستقبل على العمالة فى مصر .

٢ ـ التنبؤ بالعمالة حسب المهنة

ان التعرف على حجم العمالة المطلوبة لكل مهنة والتى تفى بالاحتياجات المستقبلة للقطاع الانتاجى فى الاقتصاد القومى ، من أهم العناصر فى تخطيط التعليم والتدريب و بالرغم من أنه لايمكن توفير هذه المعرفة بطريقة مؤكده الا أنه يمكن استخدام بعض أساليب تحليل سوق العمل للتنبؤ بحجم العمالة المطلوبة من المهن المختلفة بدرجة مقبولة من الدقة . والاسلوب المستخدم هنا مبنى على الأسلوب الذى تم استنباطه فى مكتب احصاءات العمل بالولايات المتحدة الأمريكية ، والمعروف باسم Census-Based Matrix Procedure وفيه تعتبر نقطة البدء هى الحصول على جدول مزدوج يبين توزيع العمالة حسب كل من المهنة والنشاط الاقتصادى فى تاريخ محدد ، فبواسطة هذا الجدول يمكن دراسة الهيكل المهنى لكل نشاط اقتصادى فى ذلك التاريخ ، سواء فى شكل أرقام مطلقة أو نسبية .

وتعتمد طريقة التقدير المستخدمة عل مجموعة من الفروض ثبت صحتها فى الولايات المتحدة وكذلك فى عدة دول أخرى تمر بمراحل مختلفة من النمو الاقتصادى ، وهذه الفروض هى :

* الهيكل المهنى يختلف من نشاط اقتصادى الى آخر .
* الهيكل المهنى لكل نشاط اقتصادى يكاد يكون مستقرا على مدار الزمن .
* اذا حدث تغير فى الهيكل المهنى لأى نشاط اقتصادى فان هذا التغير يتم تدريجيا ولا يحدث بشكل مفاجىء .

و يلاحظ أن التغيرات التى تطرأ على الهيكل المهنى قد تعزى الى استخدام أساليب فنية جديدة أو الى تغير حجم المشروعات (وما يتبع ذلك من وفورات الحجم التى تؤدى الى طلب مهارات أكثر تخصصا) ، أو ا[illegible]

محل أخرى كنتيجة للتغير النسبى فى الأجور .

و بناء على هذه الفروض فانه يمكن التنبؤ بالطلب على العمالة حسب المهن عن طر يق الخطوات التالية :

١ ـ التنبؤ بحجم العمالة المطلوبة فى كل نشاط اقتصادى .

٢ ـ تحديد الهيكل المهنى الذى يستخدم لكل نشاط اقتصادى سواء كان هذا الهيكل مطابقا لما هو قائم فى فترة الأساس ، أو بعد تعديله ليأخذ التغيرات المتوقعة فى الاعتبار .

٣ ـ ضرب الحجم الذى تم التنبؤ به للعمالة فى كل نشاط اقتصادى فى الهيكل المهنى النسبى لهذا النشاط وذلك للحصول على تقدير لحجم العمالة المطلوبة فى كل مهنة داخل هذا النشاط الاقتصادى .

٤ ـ جمع العمالة المطلوبة فى كل مهنة فى جميع الانشطة الاقتصادية للحصول على تقديرات العمالة حسب المهن .

٥ ـ وفى النهاية يجب تقدير عدد العاملين المطلوب احلالهم فى كل مهنة (سواء بسبب الوفاة أو الاحالة الى المعاش أو ....) .

من هذا يتضح أن هناك عنصر ين أساسيين لتقدير العمالة حسب المهن هما : الهيكل المهنى العالى لكل نشاط اقتصادى ، التنبؤ بحجم العمالة المطلوبة لكل نشاط . وسنناقش فيما يلى ما تم اجراؤه فى هذه الدراسة والنتائج التى تم التوصل اليها لكل من هذين العنصر ين :

الهيكل المهنى :

ان الحصر الكامل لعدد العاملين فى كل مهنة فى كل نشاط اقتصادى هو أحد البيانات الأساسية فى التعدادت السكانية . ولكن نظرا لعدم نشر النتائج النهائية لتعداد السكان والاسكان فى جمهور ية مصر العر بية الذى تم اجراؤه فى ١٩٧٦ حين اجراء هذه الدراسة فقد اعتمد البحث على البيانات المتاحة لدى وزارة القوى العاملة والتدر يب المهنى والتى يتم جمعها سنو يا ع

جدول (٢)

الهيـــكل المهـــنى المقـــدر

النشاط الاقتصادى / المجموعة المهنية	الزراعة والصيد	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتموين المواصلات	التمويل والتأمين	الخدمات	جملة
١ـ أصحاب المهن الفنية والعلمية	١ر٣١٢	٧ر٨٨٥	٦ر٠٤٩	١٩ر٩٧٩	١٠ر٠٠٥	٢ر٠١٣	٨ر٨٤٢	١ر٩١٧	٢٤ر٣٩٢	٨ر٠٩
٢ـ المديرون الاداريون ومديرو الاعمال	٠ر٢٤١	٢ر٢١٩	٢ر٨٦١	٠ر٥٨١	٢ر٧١٩	١ر٥١٢	٢ر٨٩٦	٦ر٦٥٨	١ر٧١٨	١ر٢٣
٣ـ القائمون بالاعمال الكتابية	١ر٠٣٠	٦ر٧٨٦	٥ر٥٨٣	١١ر٥٨١	٧ر٩٤١	٥ر٧٤٤	٢٢ر٨٣١	٥٥ر٢٣٩	١١ر١٥٥	٦ر٦٠
٤ـ القائمون بأعمال البيع	٠ر٠١٦	٠ر٣٠٣	١ر٢٦٢	٠ر٠٤٣	٠ر٩٥٣	٨٢ر١١٢	٠ر٧٥٢	٢ر٤٤٢	٠ر٥٦٥	٩ر١٨
٥ـ العاملون بالخدمات	١ر١٤٠	٥ر٨٢٩	٤ر٨٢٠	٩ر٧٨١	١٠ر٢١٠	٤ر٢٣٧	٩ر٨٥٩	٤ر٧٩٠	٤٤ر٧٠٥	١٣ر١٢
٦ـ العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان والصيد	٩٤ر٨٩٥	٠ر٠٣٥	٠ر٤٩٢	٠ر١٢٨	٠ر٢٥١	٠ر٠٨٦	٠ر٠٣٧	١ر٢٢٥	٠ر٦١٣	٤١ر٨٦
٧ـ عمال الانتاج ...	٠ر٠٦٨	٤١ر٤١١	٣٧ر٧٥٨	١ر٥٨٣	٣ر٩٤٥	٠ر٨٦٧	١ر٥٠٥	٠ر٤٥٨	٧ر٦٧٤	٦ر٨٦
٨ـ عمال الانتاج ...	٠ر٥٤٦	١٥ر٦٧١	٢٢ر٢٩٩	٤٣ر٥٨٩	١٦ر٨٨٨	١ر٠٧٥	٢١ر٩٩٦	٢ر٨٤٠	٤ر٦٢١	٥ر٨٦
٩ـ عمال الانتاج ..	٠ر٧٥٠	١٩ر٨٦١	١٨ر٨٧٦	١٢ر٧٣٦	٤٧ر٠٨٧	٢ر٣٥٢	٣٠ر٢٨٣	٤ر٤٤٣	٤ر٥٥٨	٧ر٠٩
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

النشاط الاقتصادى والمهنة ضمن برنامج « معلومات الاستخدام » .

وقد اعتمدت الدراسة المقدمة هنا عل البيانات التى تم الحصول عليها فى اطار هذا البرنامج على حصر شامل للعاملين بجميع المؤسسات التى يعمل بها ١٠ فأكثر فى ٣١ : ١٢ : ١٩٧٦ ، وهى نفس السنة التى تم فيها تعداد السكان والاسكان كما أنها نفس سنة الأساس للخطة الاقتصادية الخمسية . وتتميز هذه البيانات ايضا بأنها قسمت الانشطة الاقتصادية الى التسعة أنشطة التقليدية كما قسمت المهن تبعا للتصنيف العربى الموحد للمهن (حتى الحد الخامس) ، وبالتالى فقد كانت هذه البيانات متفقة مع باقى مصادر البيانات المطلوبة للتحليل . وقد تضمنت الاجابات من هذا الحصر ١٥٠٠٠٠٠ من العاملين وهو مما يعتبر عينة مناسبة لتقدير الهيكل المهنى فى كل نشاط اقتصادى .

ونظرا لأن بيانات وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى لم تتضمن المنشآت الصغيرة (أقل من ١٠) والمزارعين فقد استخدمت مصادر أخرى للتقدير فى قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات فاستخدمت بيانات تعداد سنة ١٩٦٠ للمهن التفصيلية واحصاءات الاجور وساعات العمل التى تصدر عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء للمجموعات الرئيسية .

ويبين جدول رقم (٢) التقدير النهائى للهيكل المهنى فى كل نشاط اقتصادى تبعا للمجموعات المهنية الرئيسية . وقد تمت الحسابات الفعلية وكذلك التنبؤ بالطلب على العمالة على مستوى ١٩١ مهنة ، فقد استخدم الحد الثانى للمهن بالنسبة للمجموعات المهنية ٠/١ ، ٢ ، ٠٠٠ ، ٦ واستخدم الحد الثالث للمجموعات المهنية ٧ ، ٨ ، ٩ .

وبالنظر الى جدول (٢) تتضح صحة الفرض الذى بدأنا به . فالهيكل المهنى يختلف بدرجة كبيرة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . فمثلا اذا زادت العمالة فى قطاع البناء والتشييد فان غالبية هذه الزيادة فى المجموعات المهنية ٧ ، ٨ ، ٩ .

بينما نجد أن نمو العمالة فى قطاع الخدمات يتطلب زيادة العاملين فى المهن ٠/١، ٥ .

وسنفترض فى دراستنا هذه أن الهيكل المهنى سيظل ثابتا على ماهو عليه خلال فترة التنبؤ .

العمالة حسب النشاط الاقتصادى :

ان تخطيط التعليم يجب أن يتجاوب مع الخطة الاقتصادية العامة للدولة ولذلك فقد اعتمدت الدراسة هنا على التقديرات الحكومية للعمالة خلال فترة الخطة واعتبرت أن التقديرات تبين حقيقة المتطلبات من النظام التعليمى فى المستقبل حتى يمكن توفير العرض الكافى من القوى العاملة المدربة بحيث لا يكون ذلك عائقا دون تحقيق مستويات العمالة والانتاج المخططة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وقد واجه تطبيق هذا الاسلوب ثلاثة مشاكل هى :

أولا : البيانات الخاصة بمستويات العمالة المخططة المتاحة متعلقة بالاحتياجات المحلية فقط . فبالرغم من وجود عدد كبير من المصريين العاملين بدول أخرى وبالرغم من أنه قد يستمر عمل هذا العدد فى الخارج فى المستقبل الا أنه لا توجد تقديرات للطلب الخارجى على العمالة المصرية . وهذه احدى نواحى القصور فى هذه الدراسة .

ثانيا : ان مستويات العمالة الاجمالية المقدرة تبعا للخطة الخمسية تظهر تغيرات غير منتظمة من سنة الى أخرى ، وقد يكون هذا منطقيا طالما ان الانتهاء من المشروعات الاستثمارية وبالتالى ما تخلقه هذه المشروعات من فرص للعمالة لا يتم وفقا لجدول زمنى متوزان إلا أنه من الصعب أن يستجيب النظام التعليمى لمثل هذه التغيرات. فليس من الممكن ان يخطط لتخريج اعداد كبيرة فى سنة معينة ثم اعداد صغيرة فى السنة التالية ثم اعداد كبيرة أخرى . ولذلك فان هذه الدراسة تعتمد على المتوسط السنوى للطلب على العمالة [illegible] الخطة الاقتصادية .

ثالثا : المشكلة الأخيرة هى تحديد المدى الزمنى للتنبؤ . فمن ناحية تحتاج وزارة التعليم الى تقديرات قصيرة الأجل تساعد فى تحديد المقررات ومحتوياتها التى ستدرس فى المدارس تحت التشييد وكذلك فى توزيع الميزانية التعليمية بين البرامج التعليمية المختلفة . ومن ناحية أخرى فان تخطيط التعليم بالضرورة يجب أن يكون طويل الاجل ، فالطالب يحتاج الى ١٢ سنة حتى ينتهى من الدراسة الثانوية والمدرسة الجديدة لا تبدأ فى « انتاج » الخريجين الا بعد سبع سنوات . ولذلك فقد تقرر تقديم مجموعتين من التقديرات : مجموعة لخدمة الاهداف قصيرة الأجل ، وتتنبأ بنمو العمالة فى الانشطة الاقتصادية المختلفة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ ، والأخرى طويلة الأجل وتمتد حتى ١٩٨٩ .

ويبين جدول (٣) حجم العمالة فى سنة الأساس ١٩٧٦ والمتوسط السنوى المقدر لنمو العمالة فى كل نشاط اقتصادى ، وذلك بناء على بيانات وزارة التخطيط * والتى تم تعديلها : **أولا** باعادة تجميع بعض الانشطة الاقتصادية حتى تتمشى مع تلك المستخدمة فى بيانات وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى ، **وثانيا :** باستخدام البيانات المنشورة مع افتراض النمو النمطى للحصول على التقديرات فى المدى الزمنى المطلوب . وفيما عدا النشاط الزراعى فهناك القليل من الخلافات الشديدة بين التوقعات طويلة الأجل وقصيرة الأجل .

ويجب مراعاة أن الزيادات أو النمو المقدر فى مستويات العمالة فى الأنشطة الاقتصادية هى أحد مكونات الطلب على العمالة ، أما الجزء الآخر من الطلب على العمالة فهو الطلب بهدف الاحلال ، وتفترض هذه الدراسة أن « معدل الخروج » من العمالة هو ٢ ٪ سنويا من مستوى العمالة الحالى . وبالتالى فان اجمالى الطلب السنوى على العمالة لكل نشاط اقتصادى هو مجموع النمو المقدر للعمالة فى هذا النشاط مضافا اليه ٢ ٪ من مستوى العمالة فى نفس النشاط الاقتصادى عام ١٩٧٦ .

* الملحق ، جدول رقم (٢)

جدول رقم (٣)

النشاط الاقتصادى	جملة العمالة ١٩٧٦		متوسط النمو السنوى المقدر للعمالة			
			١٩٧٩ - ١٩٨٤		١٩٨٩ - ١٩٧٩	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة و الصناعة	٤٤٢٤٨٠٠	٤٣ر٨٧	٣٥٧٠٠	٩ر٣٠	٨٧٣٥٣	١٦ر٨٣
المناجم والمحاجر	٤٦٢٠٠	٠ر٤٨	٢٠٨٠	٠ر٥٤	٣٠٧٠	٠ر٥٩
الصناعات التحويلية	١١٦٣٣٠٠	١٢ر٠٨	٩٠٠٠٠	٢٣ر٤٣	١٠٤٢٣٧	٢٠ر٠٨
الكهرباء والغاز والمياه	٤٧٠٠٠	٠ر٤٩	٤٢٤٠	١ر١٠	٥١٣٥	٠ر٩٩
التشييد والبناء	٤٣٤٠٠٠	٤ر٥١	٥٩٠٠٠	١٥ر٣٦	٥٩١٠٩	١١ر٣٩
التجارة والمطاعم والفنادق	١٠٣١٠٠٠	١٠ر٧١	٥٢١٨٠	٥٣ر٥٨	٧٤١٢٥	١٤ر٢٨
النقل والتخزين والمواصلات	٤٢٢١٠٠	٤ر٣٨	٣٠٢٦٠	٧ر٨٨	٤٤٠٣٧	٨ر٤٨
التمويل والتأمين	١٠٦٠٠٠	١ر١٠	٧٠٠٠	١ر٨٢	٧٦٢٢	١ر٤٧
الخدمات	٢١٥٤٧٠٠	٢٢ر٤٠	١٠٣٧٢٠	٢٧ر٠٠	١٣٤٤٥٨	٢٥ر٩٠
الجملة	٩٦٢٨٢٠٠	١٠٠	٣٨٤١٨٠	١٠٠	٥١٩١٦٤	١٠٠

المصدر : بيانات وزارة التخطيط (انظر ملحق ٢) بعد تعديلها .

العمالة حسب المهن :

بضرب الهيكل المهنى النسبى لكل نشاط اقتصادى فى حجم النمو المقدر للعمالة فى هذا النشاط تم تقدير الطلب المستقبل على العمالة حسب المهن فى كل نشاط اقتصادى ومن ثم فى الاقتصاد القومى . وقد تم تحليل هذه التقديرات ومقارنتها بمصادر أخرى للبيانات للتأكد من مدى منطقيتها ومدى الاتساق بينها : وبناء على هذا التحليل عدلت نتائج بعض المهن فى بعض الانشطة الاقتصادية وبصفة عامة فان غالبية هذه التعديلات قد بنيت على اساس التوزيع المهنى المشاهد فى القطاع الخاص وبافتراض أن الاتجاهات المهنية فى مصر ستقترب مع مرور الزمن من الاتجاهات المشاهدة فى الدول النامية . وقد اثرت هذه التعديلات على ١٤ مهنة فقط من جملة ١٩١ مهنة تم التنبؤ بمستويات العمالة بها .

ويبين جدول (٤) المتوسطات السنوية المقدرة للطلب على العمالة حسب المهنة . وتحليل هذه التقديرات يبين مايلى :

* أسرع المهن نموا هى « المهن الانتاجية » (المجموعات المهنية ٧ ، ٨ ، ٩) . ويرجع ذلك الى ارتفاع معدلات النمو المقدرة لكل من قطاع التشييد والبناء وقطاع الصناعة حيث تشغل غالبية العاملين فى هذه المهن .
* بالرغم من أنه من المتوقع أن يكون الطلب على العمالة الناشىء من جملة النمو السنوى ضعف الطلب اللازم للاحلال الا اننا نشاهد عكس ذلك فى العمالة الزراعية (مجموعة ٦) حيث نجد أن النمو المقدر للعمالة منخفض نسبيا بينما الطلب بهدف الاحلال يزيد عن ٨٠٠٠٠ عامل سنويا .
* يتضمن الطلب المقدر على العمالة فى مصر مهارات مختلفة (مدرسين - ميكانيكيين - عاملين فى المجال الطبى - عمال بناء ....) مما يبين اهمية تخطيط التعليم لمواجهة هذا الطلب .
* وأخيرا ، فان التقديرات طويلة الاجل (١٩٧٩ - ١٩٨٩) تفوق تلك الخاصة بالأجل القصير فى جميع المهن تقريبا ، وذلك لأن [illegible]

للعمالة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة يفترض تنوع منتجات الاقتصاد القومى مع تناقص نسبة من يعملون فى الزراعة الى جملة العمالة مع مرور الزمن . * ونظرا للاتساق بين التقديرات الطويلة والقصيرة الأجل للنمو المقدر للعمالة حسب المهن ، فان هذه الدراسات سنكتفى بتحليل التقديرات قصيرة الاجل مع ملاحظة أن ما يتخذه المخطط فى مجال التعليم من قرارات لمواجهة الطلب على العمالة فى الأجل القصير يعتبر أيضا تخطيطا سليما للأجل الطويل .

وقبل أن نبدأ فى تقدير الاحتياجات السنوية من النظام التعليمى بناء على تقديرات الطلب على العمالة حسب المهن (« طلب المجتمع من التعليم) هناك كلمة تحذير : ان التقديرات التى يعطيها جدول (٤) تعتمد على مجموعة محددة من البيانات والفروض وبالتالى فان هذه التقديرات عرضة للاخطاء سواء بسبب أخطاء البيانات أو عدم دقة الفروض . ولذلك فيجب أن يؤخذ هذا فى الاعتبار عند استخدام هذه التقديرات فى رسم السياسات واتخاذ القرارات ، فمثلا هذا الطلب السنوى المقدر على « ملاحظى الانتاج » خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ ليس ٧٧٧٨ عاملا كما هو معطى من جدول (٤) وانما يمكن القول أن الطلب السنوى على العاملين فى هذه المهنة لن يقل عن ٦٠٠٠ وقد لايزيد عن ٩٠٠٠ أى أن هناك هامشاً للخطأ قد يصل الى ٢٠ ٪ سواء بالزيادة أو النقص .

ويجب أيضا التأكيد على أن التقديرات المعطاة هنا تمثل الطلب الفعلى المتوقع للمهن المختلفة فى مصر ، أى أنها تفترض أن السياسة الاقتصادية بصفة عامة ستنجح فى القضاء على البطالة ، سواء المقنعة أو الغير مقنعة * فمتوسط الطلب السنوى المقدر لكل مهنة يتوقف على حجم العمالة اللازمة لتحقيق الانتاج المخطط ولايتضمن أى هامش لعمالة زائدة تمتصها مشروعات القطاع العام أو الحكومى ، أى أنه من الناحية الفنية ، تحاول تقديرات هذه الدراسة تحقيق التوازن لسوق العمل . فبتحديد حجم العمالة المطلوبة سنويا فى كل مهنة فى الاقتصاد المصرى يتم تحديد عدد العمال الذين يجب توفيرهم لكل مهنة لمواجهة هذا الطلب .

* من المقدر أن تنخفض هذه النسبة من ٩ر٤٣ ٪ عام ١٩٨٤ الى ٢ر٣٣ ٪ عام ١٩٨٩ حتى مع افتراض المستويات المرتفعة نسبيا للنمو السنوى للعمالة

جدول (٤)

الطلب السنوى المقدر على العمالة حسب المهنة

المهنة	١٩٧٩– ١٩٨٤		١٩٧٩–١٩٨٩	
	عمالة جديدة	طلب للاحلال	جملة الطلب	جملة الطلب
الاخصائيون والفنيون فى علوم الطبيعة	١٠٣٨	١٤٥	١١٨٣	١٢٧٠
المهندسون ومن اليهم من الفنيين	١٠٢٩٧	٣٢٩٧	١٣٥٩٤	١٤٤٩٨
الطيارون وضابط ومهندس السفن	١٨٦	٥٣	٢٣٩	٤١٣
الاخصائيون فى علوم الحياة	١٢٦٠	١١٥٤	٢٤١٤	٣٥٩٢
الاطباء، بشريون، أسنان، طب بيطرى	٨٣٥٠	٢١٤٦	١٠٤٩٦	١١٧١٤
الاخصائيون فى الاحصاء والرياضيات	٥٣٠	٤٠	٥٧٠	٧٦٠
الاحصائيون فى الاقتصاد	٤٨٠	٣٢	٥١٢	٥٩٦
المحاسبون	٤٢٥٢	١٢٨٦	٥٥٣٨	٦١١٤
رجال القانون	١٩٩١	٥٣٠	٢٥٢١	٢٨٤٨
المدرسون	١٣١٢٢	٥٤٤٨	١٨٥٧٠	٢٠٤٣٨
رجال الدين	٤٩٣	٢٠٤	٧٩٦	٨٤٢
المؤلفون والصحفيون	٣٤٦	١٧	٣٦٣	٣٤٩
المثالون والمصورون والرسامون...	٤٧٨	٧٨	٥٥٦	٦٨٢
مؤلفوا الموسيقى ومغنوا العروض	٢٢٠	٨	٢٢٨	٣٠٢
الرياضيون المحترفون ومن اليهم	٧٨	٣١	١٠٩	١٣٠
أصحاب المهن الفنية والعلمية الاخرى	٣٣٩١	١١٠٨	٤٤٩٩	٥٢٨٤
جملة المجموعة ١/٠	٤٦٥١٢	١٥٥٧٧	٦٢٠٨٩	٦٩٧٣٢
رجال التشريع والمديرون فى الحكومة	١١٢٢	٤٠٦	١٥٢٨	١٨٠٧
مديرو الاعمال	٧١٢٧	٢١٦٣	٩٢٩٠	١٠٨٧٤
جملة المجموعة ٢	٨٢٤٩	٢٥٦٩	١٠٨١٨	١٢٦٨١
المشرفون على الاعمال الكتابية	١٢٠٣	٣٦٨	١٥٧١	١٨٧٧
الموظفون التنفيذيون فى الحكومة	٤٥٠	١٧٣	٦٢٣	٧٤٩
كتبة الاختزال والآلة الكاتبة والتنقيب	١٥٩٠	٤٧٤	٢٠٤٤	٢٣٥٧
ماسكو الدفاتر والصرافون	١٥٧٧٦	٥٣٠٣	٢١٠٧٩	٢٤٤٩٨
العاملون على ماكينات مسك الدفاتر والالات الحاسبة	٣٤٨	١٦	٣٦٤	٤٥٥
المشرفون على النقل والمواصلات	١٧٥٦	٤٩٠	٢٢٤٦	٣٠٠١
المحملون فى وسائل النقل	٢١١٧	٥٩٢	٢٧٠٩	

المهنـــــة	١٩٧٩– ١٩٨٤		١٩٧٩–١٩٨٩	
	عمالة جديدة	طلب للاحلال	جملة الطلب	جملة الطلب
كتبة وموزعو البريد	٣٠٣	١٠٤	٤٠٧	٥١٩
عمال تشغيل التليفون والتلغراف	١٥٢٢	٤٥١	١٩٧٣	٢٤٩٠
القائمون بالاعمال الكتابية الاخرون	١٠٤٢٦	٤٧٤٠	١٥١٦٦	١٩٢٧٥
جملة المجموعة ٣	٣٥٤٧١	١٢٧١١	٤٨١٨٢	٥٨٨٩٣
المديرون فى تجارة الجملة والتجزئة	١١١	٤٣	١٥٤	١٩٧
أصحاب الاعمال الذين يعملون فيها	١٩٣٢٨	٩٢٤٤	٢٨٥٧٢	٣٥٣٥٩
المشرفون على البيع ومندوبو المشتريات جملة وتجزئة	١٥١٥	٤٧٠	١٩٨٥	٢٤٠٧
البائعون الفنيون والجزالون التجاريون	٥٧٩	١٨٣	٧٦٢	٩١٧
وسطاء بيع عقود التامين والعقارات	٤٢١	١٦٥	٥٨٦	٧٤٥
البائع ومساعدوهم	٢٣٣٩٢	٧٥٠٠	٣٠٨٩٢	٤١٧٥٠
القائمون باعمال البيع الآخرون	١٩٧	٧٨	٢٧٥	٣٥٤
جملة المجموعة ٤	٤٥٥٤٣	١٧٦٨٣	٦٣٢٢٦	٨١٧٢٩
المديرون فى منشآت الخدمات	٥٢	١٥	٦٧	٧٨
أصحاب المطاعم والفنادق ...	١٠١	٤١	١٤٢	١٧٠
المشرفون على رعاية ونظافة المنشآت السكنية	٥٥٢	١٧١	٧٢٣	٩٣١
الطهاة والجرسونات والسقاة	٨١٩١	٣٢٢٢	١١٤١٣	١٣٧٨٣
القائمون بالخدمة الشخصية للعلائلات ..	١٠٣٢١	٤٢٨٧	١٤٦٠٨	١٧٦٦٦
العاملون فى رعاية ونظافة المبانى	١٦٣٨٤	٧٣٩٢	٢٣٧٧٦	٢٩٤٧١
العاملون فى غسيل الملابس والكى...	٢٠١١	٨١١	٢٨٢٢	٣٤٠٨
الحلاقون ومشغلوا الشعر...	٤٤٦٥	١٨٦٦	٦٣٣١	٧٦٥٩
العاملون فى خدمات الامن والوقاية	١٨٨٩٠٠	٦٧٣٦	٢٥٦٢٦	٣٠٢٨٠
العاملون فى الخدمات الآخرون	٢٠٠٩	٧٢٢	٢٧٣١	٣٢٧٤
جملة المجموعة ٥	٦٢٩٧٦	٢٥٢٦٣	٨٨٢٣٩	١٠٦٧٢٠
المديرون والمشرفون فى المزارع	٧٢٩	٩٤٧	١٦٧٦	٢٢٦٦
الفلاحون والمزارعون الحائزون	١٣٩٩٧	٣٢٨٣٨	٤٦٨٣٥	٦٦٤٦٧
عمال الزراعة وتربية الحيوان	١٩٩٨٤	٤٥٥٨٢	٦٥٥٦٦	٩٣٤٥٢
اعاملون فى صيد البحر والبر	٥٤٢	١٢٤٧	١٧٨٩	٢٥٥٢
جملة المجموعة ٦	٣٥٢٥٢	٨٠٦١٤		

المهنـــــة	١٩٧٩–١٩٨٤			١٩٧٩–١٩٨٩
	عمالة جديدة	طلب للاحلال	جملة الطلب	جملة الطلب
الملاحظون والمشرفون على الانتاج	٦٢٥٤	١٥٢٤	٧٧٧٨	٨٦٧٠
عمال المناجم والمحاجر	٤٩٤	٢٠٠	٦٩٤	٨٩٩
عمال معالجة مستخرجات المناجم والمحاجر	٦١	٢٥	٨٦	١١١
عمال حفر الابار	٢٠٦	٧٢	٢٧٨	٣٤٣
عمال تشغيل افران تحويل وتنقية المعادن	٢٦٦	٧٠	٣٣٦	٣٨٤
عمال تشغيل ماكنات درفلة المعادن	٧٦٨	١٩٩	٩٦٧	١٠٨٩
عمال صهر المعادن واعادة تسخينها	٢٠٦	٥٥	٢٦١	٢٩٥
عمال صب المعادن	٢٦	٧	٣٣	٣٧
سباكو المعادن وصانعو الدلاليك	٤٥٤	١١٢	٥٦٦	٦٣٣
عمال المعاملة الحرارية	٢٧١	٧٠	٣٤١	٣٨٤
عمال سحب المعادن	٦٦٥	١٧٢	٨٣٧	٩٤٣
عمال طلاء المعادن	٨٥	٢٢	١٠٧	١٢٠
عمال تجهيز المعادن الآخرون	١٢٤	٢٥	١٤٩	١٥٧
عمال معالجة ونشر وتجهيز الأخشاب	٩٦	١٩	١١٥	١٢١
عمال تحضير عجينة الورق	١٠٧	٢٨	١٣٥	١٥٢
عمال صنع الورق	٣١	٨	٣٩	٤٤
عمال الجرش والطحن والخلط	٤٩	١٣	٦٢	٧٠
عمال الطبخ والتحميض ...	٣٣٨	٨٧	٤٢٥	٤٧٩
عمال الترشيح والتقطير وتشغيل اجهزة التقطير	٥١	١٣	٦٤	٧٢
عمال تكرير البترول	٢٩٥	٩١	٣٨٦	٤٥٨
عمال العمليات الكيماوية الآخرون	١٠٤٥	٢٨٢	١٣٢٧	١٥٠٢
عمال تجهيز الالياف	١٨٦٦	٤٩٢	٢٣٥٨	٢٦٦٨
عمال الغزل والتدوير	٦٧٩٩	١٧٥٨	٨٥٥٧	٩٦٣٣
عمال ضبط واعداد ماكينات النسيج	٥٧٢	١٤٨	٧٢٠	٨١١
عمال النسيج	٨٢٩١	٢١٧٣	١٠٤٦٤	١١٨٠١
عمال التريكو	٧٤٦	١٩٥	٩٤١	١٠٦١
عمال التبييض والصباغة ...	١٢٠٦	٣١٢	١٥١٨	١٧٠٩
عمال صباغة الغزل والنسيج الآخلاون	٤٧٠	١٣٧	٦٠٧	٦٩٦
عمال الدباغة وصقل الفراء	٢٢١	٥٧	٢٧٨	٣١٢
عمال طحن الحبوب	٨٨٠	٢٣٠	١١١٠	١٢٥٣
عمال صناعة وتكرير السكر	٤٨٢	١٢٥	٦٠٧	٦٨٤
الجزارون وعمال تجهيز اللحوم	٢٢١	٧٨	٢٩٩	

المهنة	١٩٧٩ - ١٩٨٠		١٩٧٩ - ٨٩	
	عمالة جديدة	طلبات للاحلال	حملة الطلبات	حملة الطلبات
عمال حفظ الأغذية	٢٦١	٧٧	٣٣٨	٣٩٧
عمال صناعة منتجات الالبان	١٢٧	٣٤	١٦١	١٨٣
عمال صناعة الخبز والفطائر	٢١٩٦	٥٨٦	٢٧٨٢	٣١٦٩
عمال تجهيز الشاي.. وصناعة مشروبات الكحولية	٥٢	١٣	٦٥	٧٤
عمال تجهيز الاغذية الاخرون	٢٧٧	٨٠	٣٥٧	٤٠٨
عمال تجهيز الدخان والسجاير والسيجار	٦٤٣	١٦٦	٨٠٩	٩١٢
عمال تجهيز الدخان الآخرون	١٢٢	٣٤	١٥٦	١٧٩
الترزية وترزيو الفراء	٦٨٩٧	٢٧٣٨	٩٦٣٥	١١٥٧٢
عمال صناعة أغطية الرأس	٧٣	٣٠	١٠٣	١٢٤
عمال صنع بيادق الازياء وعمال القص	٤٥	١٢	٥٧	٦٤
خياطو الفلنوسات وعمال التطريز	٧٣٤	٢٣١	٩٦٥	١١٢١
المنجدون	٧٢٤	٢٧٠	١٠٠٤	١٢٢٥
ترزية وخياطون آخرون	٣٥٣	١٣٦	٤٨٩	٥٨٦
جملة المجموعة ٧	٤٦١٦٠	١٣٢٠٦	٥٩٣٦٦	٧٦٩٦٦
عمال صناعة واصلاح الاحذية	٣١٨٣	٨٢٨	٤٠١١	٤٥٢١
عمال تفصيل وحياكة الاحذية	١٨٧	٤٩	٢٣٦	٢٦٦
عمال صنع منتجات الجلود وبدائله	١٧٠	٤٤	٢١٤	٢٤١
نجارو الاثاث	٢٨٠٥	٧٣٤	٣٥٣٩	٣٥٣٩
عمال تشغيل ماكينات النجارة	٢٨٣	٧٣	٣٥٦	٤٠٦
نجارون آخرون	٨٧٧	٢٣٣	١١١٠	١٢٨٣
عمال قطع ونحت الاحجار	٤٠٢	٨٨	٤٩٠	٥٣٢
الحدادون وعمال تشغيل المطارق الميكانيكية	١٣٤٨	٣٤٠	١٦٨٨	١٩٧٤
برادو العدد وصانعو النماذج وعمال منكرة المعادن	٢٨٤٩	٦٧٠	٣٥١٩	٣٩٢٥
عمال توصيب وتشغيل ماكينات تشغيل المعادن	١٧٩٤	٤٣٧	٢٢٣١	٢٥٠٩
عمال تشغيل ماكينات تشغيل المعادن	٩٥٧	٩٥٧	١٢٠١	١٣٧٨
الحدادون وبرادو العدد الاخرون	٨٤٤	٨٦	٩٣٠	٩٢٠
عمال تركيب وصيانة واصلاح الالات	٤٨٤٢	١٤٩١	٦٣٣٣	٧٣١٠
عمال صنع واصلاح الاجزاء الدقيقة (غير كهربائية)	٧٣	٢١	٩٤	١١١
ميكانيكو المركبات الالية	٦٦٦١	١٩٤٤	٨٦٠٥	١٠٢٨٩
ميكانيكو محركات الطائرات	٧٢	٢٠	٩٢	١٢٤
عمال تركيب وصيانة واصلاح آخرون	٢٧٦٢	٦٢٢	٣٣٨٤	٣٧٠٠
عمال تركيب وصيانة المعدات الكهربائية	٤٣٩٣	١١٣٢	٥٥٢٥	٦٨٧٥
عمال تركيب وصيانة المعدات الالكترونية	٦٠٨	٢٦	٦٤٤	٦٠٩
عمال تجميع المعدات الكهربائية الالكترونية	٢٦٩	٩٨	٣٦٧	٤٩١
عمال اصلاح أجهزة الراديو والتليفزيون	١٤٩	٦١	٢١٠	٢٥٣
كهربائيو التوصيلات	٨٨٠	٩٠	٩٧٠	٨٣٢

المهنـــــة	ع ١٩٧٩–١٩٨٤		ع ١٩٧٩–١٩٨٩	
	عمالة جديدة	طلب للاحلال	جملة الطلب	جملة الطلب
عمال تركيب التليفونات والتلغراف	١٠٢٩	١٥١	١١٨٠	١٣٥٧
عمال الخطوط الكهربائية ووصل الكابلات	٧٠١	٥٢	٧٥٣	٧٤١
عمال تركيب وصيانة الأجهزة الأخرون	٢٧	٧	٣٤	٤٠
عمال تشغيل محطات الاذاعة والتليفزيون	٣٢	١٣	٤٥	٥٤
ميكربو الاقواس الضخمة	٢٥٨٧	٥٢٧	٣١١٤	٣٤٥٥
اللحامون وعمال القطع بالمشاعل	١٣٣٠	٣٣٧	١٦٥٧	١٨٨١
عمال تشكيل الالواح المعدنية الرقيقة	٨٠٥	٢١٨	١٠٢٣	١٢٣٥
عمال تشغيل وتشييد الانشاءات المعدنية	٩٢٩	١٦٩	١٠٩٨	١١٤٤
الجواهرجية	٣٠٢	١٢٣	٤٢٥	٥١٣
عمال تشكيل وتشطيب الزجاج	٢٨٣	٧٢	٣٥٥	٣٩٨
عمال تشكيل الخزف...	٩٩	٣٦	١٣٥	١٤١
عمال افران الزجاج والخزف والصيني	٦١	١٦	٧٧	٨٦
عمال صناعة الزجاج والخزف والصيني الآخرون	٦١٥	٢٤٩	٨٦٤	١٠٤١
جملة المجموعة ٨	٤٥٢٠٨	١١٢٩١	٥٦٤٩٩	٦٤٦٢٦
عمال صناعة المطاط ومنتجات البلاستيك	٤٩٥	١٢٨	٦٢٢	٧٠٠
عمال صناعة واصلاح الاطارات	٤٢٨	١٠٦	٥٣٤	٦٣٦
عمال صناعة ومنتجات الورق والكرتون	٢٩٢	٧٦	٣٦٨	٤٤٤
عمال صف الحروف	٦٤٠	١٨٦	٨٢٦	٩٣٤
عمال تشغيل ماكينات الطباعة	٣٩٥	١١٧	٥١٢	٥٩٣
عمال الحفر...	٣٠	١١	٤١	٥١
عمال الحفر الفوتوغرافي	٥٣	١٤	٧٦	٧٧
عمال التجليد والتحميض والطبع الفوتوغرافي	٢٣٠	٦٩	٢٩٩	٣٤٦
عمال طباعة آخرون	١٤٩	٣٩	١٨٨	٢١٣
مفتشو الانشاءات	٢٣٦٤	٣٦٦	٢٧٣٠	٢٧٥٩
نقاشون آخرون	١٠٠٨	٢٣٥	١٢٤٣	١٣٩٧
عمال حلج الاقطان	٥٤٢	١٦١	٧٠٣	٨١٧
عمال انتاج آخرون	٥١٤٠	١٣٥٦	٦٤٩٦	٧٣٥٥
البناؤون ومركبو البلاط	٣١١٤	٣٧٠	٣٤٨٤	٤٣٣٣
عمال الخرسانة وتركيب	٣٢٤٣	١٨٨	٣٤٣١	٣٦١٣
عمال التثقيف ونجارو الانشاءات	٤٢٤٨	٧٨٥	٥٠٣٣	٥٢٤٩
عمال البياض	٣٧٠٥	٣٦٣	٣٩٦٧	٣٧٦١
واضعو المواد العازلة	٧٠	١٣	٨٣	٨٥
عمال تركيب الزجاج	١٨٥	٤٠	٢٣٥	٢٤٠
بناؤون ونجارون آخرون	٢٥٢٩	٤١٥	٢٩٤٤	٣٠٠٧
عمال تشغيل ماكينات توليد القوى	٣٢٥	٨٥	٤١٠	٤٨٤
عمال تشغيل المعدات الثابتة الآخرون	١١٨٩	٣٤٦	١٥٣٥	١٧٤٣

المهنـــــة	١٩٧٩ – ١٩٨٤			١٩٧٩-١٩٨٩
	عمالة جديدة	طلب للاحلال	جملة الطلب	جملة الطلب
عمال موانىء وعمال الشحن والتفريغ	١٩٩٧	٥٨٨	٢٥٨٥	٣٢٧٤
عمال تركيب وفرز المبانى	١٩٠	٥٦	٢٤٦	٢١٧
عمال تشغيل أوناش وآلات الرفع	٤١٧	٩٨	٥١٥	٥٨٠
عمال تشغيل ماكينات تحرية الاتربة	٧٧٤	١٦١	٩٣٥	٣٢٣٧
عمال تشغيل معدات وعمال موانىء آخرون	٢١٣	٦٧	٢٨٠	٣٤٤
بحارة السفن والمراكب الشراعية والقوارب	١٩١٣	٥٧٢	٢٤٨٥	٣٢٣٧
ميكانيكو السفن وقائدوها	٢٣٢	٥٨	٢٩٠	٣٦٣
سائقو قطارات السكة الحديد	٤٩٤	١٣٨	٦٣٢	٨٤٠
عمال الاشارة والفرملة والتحويل	٢٨٥	٨٠	٣٦٥	٤٧٩
سائقو المركبات الآلية	٩٥٧٦	٢٣٩٧	١١٩٧٣	١٤١٢٣
عمال تشغيل وسائل النقل الأخرى	١٥١	٥٧	٢٠٨	٢٥٣
سائقو الحيوان	٨٤٨	٢٦١	١١٠٩	١٨٠٠
آخرون	١٣٣٤٣	٣٧٤٩	١٧٠٩٢	١٩٥٧٣
جملة المجموعة ٩	٥٨٨٠٧	١٣٦٤٩	٧٢٤٥٦	٨٤٦٢٢
جملة الطلب السنوى على العمالة	٣٨٤١٨٠	١٩٢٥٦٣	٥٧٦٧٤٣	٧١١٧٠٦

٣ ـ المعروض من العمالة والطلب على التعليم

ان التعليم والتدريب من العوامل الأساسية اللازمة لاعداد السكان للمشاركة الاقتصادية الكاملة فى المجتمع ، كما أن حجم وتكوين ، وتوزيع ، وتعليم ، وتدريب القوى العاملة جميعها من العوامل الهامة المؤثرة على الاقتصاد القومى . وتزداد أهمية هذه العوامل فى الاقتصاديات النامية مثل الاقتصاد المصرى ، ذلك لأن المعروض من العمالة (بالاضافة الى الأرض ورأس المال) هو العنصر المحدد للطاقة الانتاجية ، فكميات وانواع السلع والخدمات التى يستطيع انتاجها الاقتصاد القومى تتأثر مباشرة بحجم ونوعية العمالة . يضاف الى ذلك أن التعليم والتدريب يلعبان دورا أساسيا فى تحديد مستوى الدخل وتوزيعه على اعضاء المجتمع نظرا لأن الأجور والمرتبات هى المكون الرئيسى للدخل القومى .

وبالرغم من أهمية التعليم لكل النواحى الاقتصادية والغير اقتصادية (اجتماعية ـ سياسية ـ ثقافية ...) فى المجتمع الا أن هذه الدراسة تقتصر على تقدير الطلب على التعليم لخدمة الأهداف الاقتصادية فقط ، أى باعتبار أن التعليم هو أحد الوسائل الهامة لمواجهة متطلبات العمالة فى مصر فى المستقبل . ولقد أعطى الباب السابق تقديرا للطلب المتوقع على العمالة لخدمة الاقتصاد المحلى فى المهن المختلفة ويجب أن يتم تخطيط البرامج التعليمية بحيث يمكن التأكد من توفر العدد الكافى من العاملين فى المهارات المهنية المختلفة اللازم لمواجهة هذا الطلب وكذلك التأكد من عدم وجود فائض فى المعروض من العمالة فى بعض المهن مما يؤدى ليس فقط الى فقد للموارد التعليمية ولكن ايضا الى وجود طاقة مقنعة أو مكشوفة .

ويجب مراعاة أنه بالاضافة الى برامج التعليم الرسمى ـ التى تختص بها هذه

الدراسة - هناك وسائل متعددة للحصول على القوى العاملة المدربة : فالأطفال يتعلمون الكثير من المهارات من والديهم . والعمال يكتسبون معرفة جديدة من خلال عملهم ، وكثير من الأفراد يتعلمون مهنا جديدة عن طريق الهوايات والقراءات أو حتى مجرد مشاهدة البرامج التليفزيونية . والجنود يتعلمون الكثير من المهارات فى الخدمة العسكرية ، كذلك يوجد من الوزارات التى لديها مراكز للتدريب المهنى . ولذلك فيجب العمل على تشجيع التعاون بين جميع هذه المصادر للعمالة المدربة .

ومن المنطق أن نركز هنا على برامج وزارة التعليم والجامعات باعتبارها أكثر المصادر أهمية فى مصر : سواء بالنظر الى عدد المقيدين أو الى حجم الانفاق . كما انه لابد من اتخاذ قرارات حكومية هامة فيما يتعلق بنوع ومحتويات البرامج التعليمية لهذا التعليم الرسمى . ومن هنا فان ما يحتاجه المخطط التعليمى هو معلومات تركز على ما يمكن أن يحققه التعليم من صالح للمجتمع ككل وليس للفرد الواحد أو المنشأة الواحدة .

لذلك يجب توضيح الفرق بين النفقات والعوائد الفردية والنفقات والعوائد الاجتماعية من التعليم ، كما يجب التفرقة أيضا بين الطلب الفردى وطلب المجتمع على التعليم . فمن التقليدى اعتبار « الطلب على التعليم » ، مثل الطلب على أى سلعة أو خدمة أخرى ، مجرد مجموع الطلبات الفردية . وبذلك يكون الطلب الاجمالى على التعليم هو مجرد جملة عدد الافراد الراغبين فى الالتحاق بالمدارس كما أن الطلب على برنامج تعليمى معين يكون هو عدد الافراد الراغبين فى الالتحاق بهذا البرنامج . ولكن هذا لايمثل « طلب المجتمع » على البرامج التعليمية . وتقدم هذه الدراسة تقديرا « لطلب المجتمع » على التعليم (فى الباب التالى) باعتباره نوع الطلب الذى يجب استخدامه كمؤشر للمخططين وواضعى السياسة التعليمية .

فطلب المجتمع على التعليم فى هذه الدراسة يشير الى حاجة المجتمع ككل فى التأكد من أن البرامج التعليمية المختلفة « تنتج » عددا من الخريجين يناسب احتياجات الاقتصاد القومى من العمالة .

والتفرقة بين الطلب الفردى وطلب المجتمع على التعليم تنشأ من الفرق الكبير بين العوائد الفردية وعوائد المجتمع من التعليم .

ولننظر الى مثال متطرف وليكن الطلب على حملة الدكتوراه ، فاذا كان هناك مجتمع فيه عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه ويحاولون الالتحاق بعمل أكبر بكثير من عدد الحاصلين على الدكتوراه الذين يحتاجهم الاقتصاد القومى . فان أحد نتائج هذه الحالة فى سوق العمل هو أن يتم حصول حاملى درجة الدكتوراه على أعمال فى مهن تحتاج فى الواقع الى درجة تعليم ومهارة و يناسبونها من حيث انهم يحبون هذه الاعمال عن الافراد الباحثين عنها و يناسبونها من حيث درجة التعليم . واستمرار ذلك سيؤدى الى تخفيض الأجور أو البطالة . وهنا يقول المخطط التعليمى أن هناك فائضا من حملة الدكتوراه أى أن المعروض منهم يفوق الطلب عليهم . مما يعنى ضرورة الحد من البرامج التعليمية الخاصة بالدكتوراه . أى أن « طلب المجتمع » على هذه البرامج يتناقص .

ولكن من ناحية أخرى نجد الطلب الفردى على برامج الدكتوراه سوف يزداد ، فطالما أن حاملى الدكتوراه يحصلون على الأعمال بينما يتم الاستغناء عن ، أو عدم الاستعانة بالأفراد ذوى المؤهلات الأقل (بالرغم من انهم مؤهلون لهذه الأعمال) فان الفرد سيحاول دائما الحصول على مؤهلات أعلى لأنه يحاول تحقيق أقصى ايراد ممكن كما يحاول زيادة فرص العمل امامه بقدر الامكان و بالتالى يتزايد الطلب الفردى على الدكتوراه بينما ينخفض طلب المجتمع .

وهذه الدراسة تركز على الجانب الاقتصادى من « طلب المجتمع » على التعليم فقط فقد يكون هناك خلاف بين طلب المجتمع والطلب الفردى على التعليم فى بعض الأوقات ، ولكى يمكن للمخطط التعليمى التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتحقيق العرض المناسب من العمالة المدربة ـ عددا ونوعا ـ فيجب الاهتمام بتلبية طلب المجتمع وليس الطلب الفردى على التعليم .

٤ ـ تقدير الطلب على البرامج التعليمية

تفترض هذه الدراسة أن تحقيق أهداف العمالة للخطة الخمسية سيضمن تحقيق التوازن فى سوق العمل المصرية . وفى الواقع فان جملة الطلب السنوى المقدر على العمالة (٥٧٦٠٠٠ سنويا خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤) يسمح بتزايد معدلات المساهمة فى العمالة وانخفاض مستويات البطالة ـ ولذلك فنحن لانهتم هنا بمقارنة جملة « المنتج » من النظام التعليمى مع جملة الطلب على التعليم ، ولكن نهتم بدراسة العلاقة بين العرض وطلب المجتمع على المستويات والبرامج التعليمية المختلفة فهذا سيمد وزارة التعليم (والهيئات الأخرى المعنية بالتعليم والتدريب) بمعلومات محددة لازمة لتخطيط البرامج التعليمية فى المستقبل

وهناك نوعان من البيانات التى يجب توافرها حتى يمكن تقدير الطلب على المستويات والبرامج التعليمية المختلفة . النوع الأول : هو تقدير الطلب على العمالة حسب المهن ، وقد تم الحصول على ذلك فى الباب الثانى . والنوع الثانى : يتطلب وضع علاقة محددة بين المهنة والتعليم . ونظرا لأن غالبية المهن يمكن شغلها بعدة أنواع من الخريجين ، وحيث أن غالبية البرامج التعليمية تعد خريجها لأكثر من مهنة ، فقد قامت هذه الدراسة بتحديد العلاقة بين التعليم والمهنة فى شكل جدول مزدوج .

وتم الحصول على هذا الجدول بتحليل المهن وتحديد ما تحتاجه من معلومات وظروف عمل ومقارنة ذلك بالمقرارات والمحتويات لأكثر من ٦٠ برنامج تعليمى * . وبناء على ذلك تم تقدير نسبة العمالة التى يمكن شغلها بخريجى كل من البرامج التعليمية فى كل مهنة . فجدول المهنة / التعليم هذا هو مجموعة من النسب بحيث تكون جملة هذه النسب لكل مهنة هى ١٠٠ ٪ و يعتبر هذا

الاسلوب ان النظام التعليمى يقوم بانتاج مجموعة من المنتجات (خريجى المستويات والانواع التعليمية المختلفة) التى يتم استيعابها فى المهن المختلفة بناء على ما تحتاجه هذه المهن من مهارات .

وقد تم تقسيم البرامج التعليمية الى ستة مستويات ، كما تم تقسيم بعض هذه المستويات الى تخصصات محددة أو مجالات دراسية متخصصة . وهذه المستويات الست هى :

المستوى (١) : أقل من التعليم الثانوى . و يتضمن : غير الحاصلين على أى تعليم رسمى - المتسربين من التعليم الابتدائى - المنتهين من المرحلة الابتدائية ولم يلتحقوا بالدراسة الاعدادية - المنتهين من المرحلة الاعدادية ولم يلتحقوا بالدراسة الثانوية . و يعتبر المستوى (١) ضمنيا مصدرا للعمالة فى المهن التى لاتحتاج الى تدريب وكذلك المهن التى يتم تدريب العاملين بها فى مراكز التدريب أو خلال العمل أو بأسلوب التلمذة الصناعية أو فى تدريبات القوات المسلحة ، أو بأى أسلوب آخر لاكتساب بالخبرة .

المستوى (٢) : الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ولم يلتحقوا بالجامعات أو المعاهد العليا .

المستوى (٣) : خريجوا المدارس الثانوية الفنية (٣ سنوات بعد الاعدادية) . و ينقسمون الى : صناعة ، زراعة ، تجارة (وتتضمن مدارس التمريض) .

المستوى (٤) : خريجوا المدارس الفنية (٥ سنوات بعد الاعدادية) و ينقسمون الى : صناعة - زراعة - تجارة (وتتضمن بعض المعاهد العليا مثل الخدمة العامة) .

المستوى (٥) : خريجوا دور المعلمين والمعلمات (٥ سنوات بعد الاعدادية) .

المستوى (٦) : خريجوا الجامعات والدراسات العليا . و يشمل خريجى جميع الكليات الجامعية والدراسات العليا وكليات التربية .

و بالاضافة الى استخدام هذه المستو يات التعليمية الستة كاساس لجدول المهنة / التعليم فقد تم أيضا جمع بيانات عن « المنتج » الحالى للنظام التعليمى (أى عدد الخريجين من المستو يات التعليمية المختلفة : ٢ ، ٠٠٠ ، ٦) تمثل العرض الحالى من التعليم و بصفة عامة فان هذه البيانات (جدول ٥) لا تمثل « المعروض من العمالة » لسببين : الأول : هذه البيانات لا تاخذ فى الاعتبار نسبة المساهمة فى العمالة مما له أهمية خاصة بالنسبة للمستوى (١) حيث أن نسبة كبيرة ممن لا يلتحقون بالمدارس لا يلتحقون أيضا بسوق العمل . والثانى : لم يتم تقدير عدد من المتسربين من المستو يات التعليمية المختلفة فيما عدا المستوى (١) بالرغم من أنه من المفترض وجود بعض الطلبه الذين يتركون الدراسة بحثا عن عمل .

ولكن هذا القصور فى بيانات العرض لن يؤدى الى تحيز التحليل نظرا لأن هذه الدراسة لاتهتم باجمالى سوق العمل ولكن تهتم بتقدير عدد الخريجين المطلوبين من كل مستوى تعليمى . وعلى أى حال فان المخطط التعليمى يجب أن يراعى أنّ بيانات جدول (٥) تقارن عدد الخريجين من هذه المستو يات . وقد تم حساب «طلب المجتمع» لكل من سيلتحق بسوق العمل من هذه المستو يات . وقد تم حساب طلب المجتمع لكل مستوى وتخصص تعليمى بضرب نسبة مساهمة هذا المستوى والتخصص فى كل مهنة فى الطلب المقدر لهذه المهنة . ثم الجمع لكل المهن * .

و بالرغم من أن الطر يقة المستخدمة هنا لتقدير العمالة حسب المهن تعتبر طر يقة تقليدية فان الاسلوب الذى استخدم لتحديد النسب فى جدول المهنة /

* يمكن الحصول على الجدول الكامل للمهنة / التعليم من وزارة التعليم ووزارة القوى العاملة والتدريب المهنى . ولم ينشر هذا الجدول فى هذا التقرير نظرا لضخامة حجمه (١٥١ ، ٦)

جدول (٥)

مقارنة الانتاج الحالى وطلب المجتمع المقـــدر
على البرامج التعليمية

مستويات وأنواع البرامج التعليمية	١٩٧٩-١٩٨٨ الانتاج الحالى	١٩٧٩-١٩٨٤ الطلب السنوى المقـــدر
١ : أقل من التعليم الثـانوى (١)	٦٢٤٧٩٦	٣١٣١٣٢
٢ : حاصلين على الثانوية العامة	٤٧٣٢٨	١٠٣١٧
٣ : التعليم الثانوى الفنى (٣ سنوات) :	١١٤٧١٣	١٤٨٦٤٢
٣-١ : التعليم الصناعى الثانوى :	٣٠٨٠٤	٦٧٢٩١
٣-١-١ ميكانيكا	١٣٩٦٢	٢٣٥٨٥
٣-١-٢ صناعات بحرية	١١٠	١٣٠١
٣-١-٣ كهرباء	٥٢٢٦	٦٧٥٤
٣-١-٤ اليكترونيات	١٠٢٢	١٥١١
٣-١-٥ قوى محركة	١٩٦٨	٤٢٤٤
٣-١-٦ صناعات زخرفية	٣٥٤٧	٢٥٨٤
٣-١-٧ التشييد والبناء	١٩٧٩	٦٠٣٢
٣-١-٨ النسيج	٢٩٦٣	١٣٧٨٠
٣-١-٩ النقل	٥٤	٨١٤
٣-١-١٠ معادن	(٢)	٤١٩٠
٣-١-١١ كيمياء	(٣)	٦٥٩
٣-١-١٢ منتاجم وبترول	(٣)	١١٢٨
٣-١-١٣ الزجاج والخزف	(٣)	٧٠٩
٣-٢ : التعليم الزراعى الثانوى	١٢٢٦٠	١١٦٧٩
٣-٢-١ زراعى عام	١٢٢٦٠	٣٦٥٣
٣-٢-٢ الصناعات الزراعية	(٢)	٢٨٧٣
٣-٢-٣ الميكنة الزراعية	(٢)	١٥٩٣
٣-٢-٤ تربية الحيوان	(٢)	٢٢٤٨
٣-٢-٥ الاصلاح الزراعى	(٢)	٦٥٦
٣-٢-٦ مساعدى معمل	(٢)	٦٥٦
٣-٣ : التعليم التجارى الثانوى	٧١٦٤٩	٦٩٦٧٢
٣-٣-١ تجارى عام	٧١٢٩١	٤٠٢٩٦
٣-٣-٢	١٦٥	١٥١٧
٣-٣-٣	١٩٣	٧٤١٣
٣-٣-٤ خدمات فندقية	(٢)	٤٨٥٤
٣-٣-٥ تأمين	(٢)	٧٢٦٦
٣-٣-٦ مشتريات وتخزين	(٢)	٤٠٢٦
٣-٣-٧ بريد	(٤)	٧
٣-٣-٨ تمريض	(٤)	٣

مستويات وأنواع البرامج التعليمية	١٩٧٨/٧٧ الانتاج الحالى	١٩٧٩-١٩٨٤ الطلب السنوى المقدر
٤ : التعليم الفنى(٥ سنوات)	٥٢١١	٤٤٥٥١
٤-١ : الفنى الصناعى	٢٠٧١	٢٧٨٦١
٤-١-١ ميكانيكا	١٤٤	٤١١٧
٤-١-٢ كهرباء	٧٦	٢٠٠٦
٤-١-٣ اليكترونيات	٤٥	٩٥٥
٤-١-٤ قوىمحركة	١٠٤	١٢٢٨
٤-١-٥ التشييد	٢٥٣	٦٤١
٤-١-٦ نسيج	(٢)	١٩٨٢
٤-١-٧ صناعات بحرية	(٢)	١٣٣٢
٤-١-٨ آلات زراعية	(٢)	٨٤
٤-١-٩ البترولوالبتروكيمائيات	(٢)	٢٣٣
٤-١-١٠ ديزل وآلات ثقيلة	(٢)	١٣٦١
٤-١-١١ مرافق عامة	(٢)	٧٩٧
٤-١-١٢ التبريد وتكييف الهواء	(٢)	٥٥٢
٤-١-١٣ اتصالات لاسلكية	٨٥	٨٤٥
٤-١-١٤ التعليم الصناعى	(٢)	٩٢٩
٤-١-١٥ التعدين	(٣)	١٤٩٧
٤-١-١٦ فنى معمل	١٣٦٤(٥)	٦٩٠٩
٤-١-١٧ منتجات المعادن	(٣)	١٩٨٥
٤-١-١٨ هندسة مدنية	(٣)	٤٠٨
٤-٢ : الفنى الزراعى	(٢)	٣٨٨٩
٤-٢-١ صناعات غذائية	(٢)	٢٢٤٢
٤-٢-٢ ميكنة زراعية	(٢)	٨٢٣
٤-٢-٣ اصلاح زراعى	(٢)	٨٢٤
٤-٣ : الفنى التجارى	٣١٤٠	١٢٨٠١
٤-٣-١ تجارة خارجية	(٢)	٧٥٩
٤-٣-٢ ادارة وسكرتارية	٢٥٧١(٦)	٣٢٥٥
٤-٣-٣ تأمين تجارى	(٢)	٢٩٨٣
٤-٣-٤ خدمة اجتماعية	٥٦٩ (٧)	٢٨٦٥
٤-٣-٥ البنوك	(٣)	٢١٨١
٤-٣-٦ الجمارك	(٢)	٧٥٨
٥ : دور المعلمين والمعلمات(٥ سنوات)	٦٧١٣	٩٢٨٥
٦ : الجامعات والتعليم العالى :	٨٠٣٣٢(١)	
٦-١ العلوم الطبية	٦٤٩٠ (١)	

مستويات وأنواع البرامج التعليمية		١٩٧٨/١٩٧٧ الانتاج الحالي	١٩٧٩-١٩٨٤ الطلب السنوى المقدر
٦-٢	الهندسة	٩٩٦٥	٦٩٤٢
٦-٣	العلوم والرياضة	٣٥٩٨	٢٣٣٤
٦-٤	الزراعة	٦٣٢٨	٢٩٩٧
٦-٥	التجارة	٢٤٥٠٢	١٠١٠١٠
٦-٦	الآداب	١١٠٩٧	٦٨٩٣
٦-٧	الحقوق	٤٦١٩	٤٣٤٥
٦-٨	الفنون	٢٦٣٠	٨٠٣
٦-٩	دراسات دينية	١٤٠٢	٦٥٨
٦-١٠	كليات التربية	٦٨٨٤	٧٤٢٧
٦-١١	دراسات عليا	٢٨١٧ (١٠)	١٨٩٩

ملاحظات على الجدول (٥)

(١) انتاج المستوى التعليمي رقم ١ يتضمن :

أطفال سن ٦ سنوات ولم يلتحقوا بالمدارس	٢٢٥٩٢٨
متسربين من الدراسة الابتدائية	٢٧٨٩٢٤
منتهين من الدراسة الابتدائية ولم يلتحقوا بالاعدادية	٥٣٢٠٨
منتهين من الدراسة الاعدادية ولم يلتحقوا بالثانوية	٧٧٧٣٦
	٦٢٤٧٩٦

(٢) برامج تعليمية جديدة أو مدرجة فى خطة وزارة التعليم

(٣) مجالات مقترحة لبرامج تعليمية جديدة

(٤) برامج تعليمية لا تقوم وزارة التعليم بتنفيذها وبيانات الخريجين منها غير متاحة وقت اجراء الدراسة .

(٥) معاهد عليا .

(٦) معاهد خاصة للحاصلين على الثانوية العامة .

(٧) المعهد العالى للخدمة الاجتماعية (بيانات ١٩٧٧) .

(٨) جميع بيانات الانتاج للمستوى التعليمي رقم ٦ خاصة بعام ١٩٧٧ .

(٩) تتضمن الطب البيطرى .

(١٠) تتضمن جميع الدراسات العليا

التعليم اعتمد بالضرورة على الآراء الشخصية * . بالاضافة الى ذلك فان هذه النسب تبين « ما يجب » أن تكون عليه الاحتياجات التعليمية للمهن فى المستقبل وقد لا تعكس الظروف الحالية السائدة فى المعروض من العمالة حسب المهنة . وكمثال لتوضيح ذلك : اذا نظرنا الى النسب فى مهنة « سائقى السيارات » (حيث الطلب الاجمالى المقدر سنويا هو ١١٩٧٣) نجد أن جدول المهنة / التعليم يخصص نسبة ١٠٠ ٪ من العاملين فى هذه المهنة للمستوى التعليمى الأول . فبالرغم من أن بعض السائقين قد يكونوا حاصلين على درجة جامعية (المستوى ٦) وبالرغم من ان بعض المؤسسات قد ترغب فى تعيين سائقين من خريجى المدارس الثانوية الفنية قسم سيارات (المستوى ٣ - ١ - ٥) أو أى مستوى تعليمى آخر ، الا اننا نعتقد أنه لايوجد تعليم رسمى يجب اتمامه والتخريج منه حتى يصبح الفرد سائق سيارة . وهذا يعنى أن هذه المهنة لاتخلق « طلب مجتمع » على أى من المستويات التعليمية عدا المستوى (١) . أى أن الطلب المقدر لهذه المهنة « طلب مجتمع » حجم ١١٩٧٣ فردا على المستوى التعليمى الأول .

والآن نبدأ تحليل التقديرات التى حصلنا عليها (جدول ٥) ونوضح ما تعنيه هذه التقديرات بالنسبة للنظام التعليمى فى مصر :

ويجب الحذر عند تحديد معنى البيانات فى المستوى التعليمى الأول . فالمعروض الحالى (١٩٧٨) من الأفراد الذين لم يتموا الدراسة الثانوية يفوق الطلب المقدر عليهم . ولكن هذا لا يعنى أنه يمكن تفيض الالتحاق بالتعليم الابتدائى والاعداد دون أن يتأثر سوق العمل فغالبية « المنتج » من هذا المستوى هم أولئك الذين لم يلتحقوا بمدارس والمتسربين من المرحلة الابتدائية ، وغالبيتهم ، خاصة البنات ، لن يلتحقوا بسوق العمل و بالتالى لا يمثلون جزءا من العرض الذى يمكن استخدامه لمواجهة الطلب المقدر . و يلاحظ أيضا أن الطريقة المستخدمة هنا تجعل المستوى التعليمى (١) يتضمن خريجى مراكز

التدريب والتلمذة الصناعية ، وعادة تتطلب برامج التدريب هذه أن يكون الملتحق بها غير أمى ولديه بعض مبادىء العلوم والرياضة . بالاضافة الى ذلك فانه لن يمكن تزايد خريجى البرامج التعليمية الأخرى اذا لم يرتفع عدد من يكملون دراستهم الابتدائية والاعدادية . وعلى ذلك فان المعنى الصحيح لتقديراتنا هو ضرورة تزايد عدد خريجى المرحلتين الابتدائية والاعدادية .

وتبين التقديرات وجود فائض من الحاصلين على الثانوية العامة ، ونظرا لأن مقررات الثانوى العام لا تصلح لاعداد الطالب لكثير من المهن ، فان تخفيض عدد الحاصلين على الثانوية العامة لن يخلق أى أزمات عجز فى سوق العمل .

وهناك عجز فى خريجى المدارس الثانوية الفنية (٣ سنوات) مما يدل على ضرورة التوسع فى المدارس الثانوية الفنية ، خاصة الصناعية منها . فالدراسة الميكانيكية (المستوى ٣- ١- ١) والصناعات البحرية (٣- ١- ٢) والسيارات (٣- ١- ٥) تمثل جميعها مجالات هامة للتوسع . ولمواجهة الطلب المقدر فقد اقترحت هذه الدراسة اضافة ثلاث تخصصات جديدة للمدارس الثانوية الصناعية ، وهى : الكيمياء (٣- ١- ١١) التعدين واستخراج البترول (٣- ١- ١٢) الزجاج والخزف والصينى (١٣- ١- ١٣) بالاضافة الى الصناعات المعدنية (٣- ١- ١٠) التى تظهر ضمن خطة الوزارة . وكل واحد من هذه التخصصات يجب أن يعمل على سد احتياجات الطلب على هذه المهارات فى المستقبل .

ويجب مراعاة أن هناك عجزاأيضا فى خريجى كل من التشييد والبناء (٣- ١- ٧) والمنسوجات (٣- ١- ٨) وذلك بالرغم من وضع نسب مخفضة للبرامج التعليمية المنتجة لهذه المهن مقارنة بالنسب التى وضعت للبرامج التدريبية . وهذا يبين انه بالرغم من أهمية التوسع فى هذه المجالات الا أن التعاون بين الوزارات والمنشآت المسئولة عن التدريب له ضرورته أيضا

و يبدو أن العدد الحالى لخريجى المدارس الثانوية التجارية

سيخلق توازنا بين العرض والطلب فى سوق العمل فى هذا المجال . ولكن تقديراتنا تشير الى أنه قد يكون هناك فائض من خريجى الشعبة التجارية العامة (٣ - ٣ - ١) مع وجود عجز فى المهارات التجارية الأكثر تخصصا . و يعطى هذا مثالا لحالات مشابهة ومجالات أخرى ناشئة عن الاتجاهات المهنية فى مصر فى المستقبل : فبالاضافة الى نمو الاقتصاد القومى نجد أنه قد بدأ يتنوع سواء فى انواع النشاط الاقتصادى أو فى المهارات المهنية المطلوبة . ويجب أن يتجاوب النظام التعليمى مع هذه الاتجاهات بتنويع البرامج التعليمية المتخصصة .

وهذا التنوع فى طلب المجتمع مستقبلا يبدو واضحا بالنسبة للتعليم الفنى (٥ سنوات) أيضا . فتبين التقديرات الحاجة إلى التوسع الملحوظ فى كل من التعليم الصناعى (٤ - ١) والتجارى (٤ - ٣) . وتتجه وزارة التعليم حاليا الى التوسع فى كل من عدد المقيدين وعدد البرامج المتخصصة فى المجال الصناعى . وتؤكد هذه الدراسة ضرورة الاستمرار فى هذه الاتجاهات التخطيطية .

وقد لا تعكس بيانات الجدول (٥) العرض المستقبل من المدرسين (المستوى ٥ ، ٦ - ١٠) فلقد تم تزايد المقيدين فى برامج اعداد المدرسين من السنوات الأخيرة لمواجهة الطلب عليهم ولذلك فبالرغم من أن الطلب المتوقع يفوق « المنتج » من المدرسين عام ٧٧ : ١٩٧٨ الا أنه قد لا تكون هناك حاجة الى توسعات جديدة فى برامج اعداد المدرسين (فيما عدا ما يتم اتخاذه الآن فعلا من اجراءات) .

وتبين تقديراتنا أن هناك فائضا كبيرا من خريجى الجامعات فطلب المجتمع على خريجى جميع البرامج الجامعية تقريبا أقل من العرض الحالى (عام ١٩٧٧) وبالتالى فهو أقل من العرض فى المستقبل اذا أخذنا فى الاعتبار تزايد اعداد المقبولين فى الجامعات فى السنوات الأخيرة .

ومرة أخرى ، بمقارنة العرض والطلب على التعليم الجامعى نتوصل الى بعض المقارنات ذات الأهمية : قارن بين فائض العرض المقدر من خريجى الجامعات فى مجالات العلوم والهندسة (٦ - ١ ، ٦ - ٢ ، ٦ - ٣

المقدر على خريجى التعليم الصناعى الفنى (٤ - ١) بجميع تخصصاته . قارن أيضا بين فائض المعروض من خريجى كليات التجارة (٦ - ٥) والعجز فى خريجى المدارس التجارية الفنية (٤ - ٣) .

هذه المقارنات تدل على أنه اذا لم يتكمش التعليم الجامعى ويتوسع التعليم الفنى (٥ سنوات) فان خريجى الجامعات سيتم تشغيلهم فى مهن تحتاج الى التعليم الفنى فقط مما قد يؤدى الى نتيجتين :

الأولى : معاناة الاقتصاد القومى لأن خريجى الجامعات ليست لديهم المهارات التطبيقية التى تحتاجها هذه المهن ، **والثانية :** اساءة استخدام نسبة كبيرة من الموارد التعليمية فى انتاج فائض من خريجى الجامعات .

وعلى ذلك فان مخططى التعليم يجب أن يعملوا على التوسع فى التعليم الفنى (٣ سنوات ، ٥ سنوات) مع الاهتمام بتنوع التخصصات . بالاضافة الى ذلك فان الحد من التعليم الجامعى سيؤدى الى توفير بعض موارد التعليم مع استمرار توفر عدد كاف من خريجى الجامعات لمواجهة طلب المجتمع .

(٥) المشاكل والقيود

قبل عرض النتائج النهائية والتوصيات المبنية على هذه الدراسة يجب اعادة عرض بعض المشاكل والقيود التى قد تكون مصدرا للاخطاء فى تحليلنا .

ان الاسلوب الاساسى المستخدم يبدأ بتقدير الهيكل المهنى الحالى للعمالة فى الانشطة الاقتصادية المختلفة ثم تقدير مستويات العمالة والهيكل المهنى المستقبل حتى يمكن تقدير الطلب على العمالة حسب المهن . وأخيرا يتم حساب أعداد خريجى البرامج المختلفة اللازمة لمواجهة هذا الطلب على العمالة ومن ثم تتم مقارنة الطلب على المستويات والأنواع المختلفة من التعليم بالعرض الحالى من الخريجين .

وهذا الاسلوب يمكن أن يعطى نتائج صحيحة يعتمد عليها المخطط التعليمى ، ولكن هناك ثلاثة انواع من الأسباب يمكن أن تكون قد أد

أخطاء ويجب أن يأخذها صانع القرار فى الاعتبار عند استخدام تقديرات هذه الدراسة :

أ ـ عدم توافر البيانات اللازمة :

(١) نظرا لعدم توافر بيانات تعداد ١٩٧٦ و بالتالى الاعتماد على البيانات المتاحة فى حصر معلومات الإستخدام الذى قامت به وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى فقد حصلنا على الهيكل المهنى للانشطة الاقتصادية التسع الاساسية فقط . وعند توافر البيانات التفصيلية يمكن أن يتم التحليل على مستوى أكثر تفصيلا للانشطة الاقتصادية . فمثلا بدلا من الهيكل المهنى لقطاع « الخدمات » يمكن استنتاج الهيكل المهنى من « الخدمات التجارية » ـ « الطبية » ـ « التعليم » ....

(٢) لم يكن فى المستطاع أن يتم التحليل جغرافيا على مستوى المحافظة نظرأ ايضا لعدم توافر بيانات التعداد ، ولذلك فبالرغم من أن هذه الدراسة توصى بضرورة التوسع فى التعليم الفنى الا انها لا تشير الى التوزيع الجغرافى المناسب لهذا التوسع .

(٣) قد يكون أكثر عيوب الدراسة أهمية هوعدم أخذ الطلب الخارجى على العمالة وهجرة العمال المصريين الى الدول العربية والدول الأخرى فى الاعتبار . و بالرغم من اعترافنا بوجود هذا النقص الا انه لم تكن هناك وسيلة لتقدير الطلب الخارجى على العمالة حسب المهنة ، فالبيانات المتاحة عن مهن العاملين حاليا بالخارج قليلة جدا . اما البيانات الخاصة باتجاهات المستقبل لهذا الطلب فأقل بكثير فليس هناك تقدير للحجم الكلى للعمالة المتوقعة فى الخارج كما لا توجد أى بيانات عن المهن التى سيزداد عليها الطلب الخارجى فى المستقبل . ومما يزيد المشكلة تعقيدا أن كثيرا من العاملين بالخارج يعودون بعد عدد من السنين فان أى تقدير يجب أن يأخذ فى الاعتبار كلا من تقدير العرض والطلب على العمالة حسب المهن .

ولذلك فان مخطط التعليم والتدريب يجب أن يضيف الى نتائج هذه الدراسة أى معلومات لديه عن هجرة العمالة قبل أن يتخذ قراراته فيما يتعلق بالبرامج التعليمية اللازمة لتخريج عمالة متخصصة فى مهن محددة . وتبدو أهمية ذلك عند النظر الى بعض المهن مثل المدرسين حيث يمثل الطلب الخارجى حجما ذا أهمية .

(٤) نتيجة عدم توفر بيانات تفصيلية فقد افترضت هذه الدراسة أن نسبة الخروج من القوى العاملة لجميع المهن هى ٢ ٪ سنويا من العمالة الحالية . وبيانات التعداد - عند اتاحتها ستعطى توزيع العاملين حسب السن والنوع مما يساعد فى تقدير معدلات الوفيات ولكنها لا تعطى نتائج دقيقة عن معدلات الاحالة الى التقاعد أو العجز أو ... الى آخر الاسباب التى تدعو الى الخروج من القوى العاملة .

وقد استخدم الرقم ٢ ٪ باعتباره اعلى معدل الوفيات الحالى (١٫٣ ٪) حتى يأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى .

و يعتبر تنقل العمالة بين المهن المختلفة مرتبطا بمعدل الخروج من القوى العاملة . فالخروج من مهنة والدخول فى مهنة أخرى يؤثر على تقدير الطلب بهدف الاحلال فى هذه المهن وخاصة فيما يتعلق بتقدير عدد خريجى البرامج التعليمية المختلفة التى تؤهل لهذه المهن . ولكن ، مرة أخرى بسبب عدم توفر البيانات لم يكن فى استطاعتنا أخذ هذا العامل فى الاعتبار .

(٥) تم حساب الهيكل المهنى للانشطة الاقتصادية من واقع بيانات وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى . وقد تكون هذه البيانات غير دقيقة نتيجة أخطاء المعاينة وعدم الشمول خاصة أن المؤسسات الصغيرة (أقل من ١٠ عاملين) لم يتم جمع بيانات عنها ، كما أن المنشآت التى استجابت لجمع البيانات قد لا تكون موزعة بالتعادل على الانشطة الاقتصادية سواء بعض التعديلات (فى قطاعات حكومية ، قطاع عام ، خاصة) . وقد أدخلت بعض التعديلات (فى قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات) حتى تؤخذ المنشآت الصغيرة فى الاعتبار ، الا أن هناك احتمال وجود أخطاء فى التقدير

(٦) المشكلة الأخيرة تتعلق بعدم وجود بيانات كافية عن البرامج الدراسية وعدد المقيدين والخريجين من مراكز التدريب وقد بدأ التفكير فى جدول التعليم / المهنة (الباب الرابع) باعتباره متضمنا التدريب للمهن المختلفة ولكن نظرا لأن البيانات المنشورة من مراكز التدريب ليست حديثة ولم يكن هناك متسع من الوقت لجمع بيانات من جميع الوزارات المختصة فقد اقتصرت هذه الدراسة على التعليم العام .

ومن الواضح ضرورة وجود تعاون بين التعليم والتدريب حتى يمكن مواجهة الطلب المستقبل على العمالة . وأول خطوة فى هذا التعاون هى جمع بيانات دقيقة وكوحدة فى مراكز التدريب والعمل على تحديث هذه البيانات دائما .

ب ـ الهيكل المهنى الحالى فى مصر

أن أول خطوات تقدير العمالة هو التعرف على العمالة الحالية حسب المهن . ومن المتعارف عليه اعتبار أن الهيكل المهنى القائم فعلا ممثلا لحالة التوازن بين العرض والطلب على المهن المختلفة . ولكن هذا الفرض غير مقبول هنا فسياسة تعيين جميع خريجى الجامعات وخريجى الدراسات الثانوية فى منشآت القطاع الحكومى والقطاع العام معناها أن الهيكل المهنى الحالى لا يجب استخدامه فى تقدير اتجاهات المستقبل الا بعد تعديله جوهريا . وتفترض هذه الدراسة أن تقديرات العمالة تعطى تقديرا لتوازن سوق العمل فى المستقبل ، أى أنها تقديرات للعمالة حسب المهن التى تقابل الطلب الحقيقى على العمالة وليست اللازمة لتحقيق سياسة توظيف معينة . وقد يكون هذا مصدرا آخر للخطأ نتيجة عدم مطابقته لما هو قائم فعلا .

جـ ـ أخطاء التقدير

(١) أن تقديرات الطلب على العمالة حسب المهن تعتمد اساسا على مستوى العمالة المخطط للانشطة الاقتصادية . وهذه المستويات المخططة قد لا تتحقق فعلا . فقد يكون هناك عجز فى الاستثمار،

الخطة ، وقد يتم التوسع فى تنفيذ مشروعات بعض القطاعات على حساب مشروعات القطاعات الأخرى ، وكذلك فان تزايد الانتاجية أو تغير نسبة العمالة الى رأس المال فى بعض الانشطة الاقتصادية يعنى امكانية تحقيق حجم الانتاج المخطط ولكن بحجم عمالة أقل من المخطط . وجميع هذه العوامل تؤدى الى الشك وعدم التأكد من تقديرات العمالة .

(٢) قد يكون هناك أخطاء فى تقديراتنا للهيكل المهنى فى بعض الانشطة الاقتصادية . فمن المفترض أن هذا الهيكل يتغير ببطىء شديد عبر الزمن و بالتالى فان العمالة فى المستقبل تعتمد الى حد كبير على العمالة الحالية . وقد يكون هذا الفرض غير صحيح لسببين :

الأول : التغير الفنى السريع وما يتضمنه من ادخال منتجات جديدة وآلات وأساليب انتاج ما قد يحتاج الى مهن ومهارات جديدة داخل النشاط الاقتصادى .

والثانى : تغير الأجور قد يجعل صاحب العمل يقوم باحلال العمال ذوى الأجور المنخفضة محل العمال الذين ارتفعت أجورهم . كذلك فان تغير الأجور سيؤثر أيضا على المعروض من العمالة فى المهن المختلفة .

وعلى ذلك فقد يكون هناك تغيرات هامة فى التكوين المهنى الحالى ـ نتيجة التقدم الفنى والتغير فى الأجور ـ ولم تأخذها هذه الدراسة فى الاعتبار .

(٣) يتعلق التحذير الأخير بالفروض المتضمنة فى جدول التعليم / المهنة . فقد تم تقدير نسبة العمالة التى يتم شغلها بخريجى برنامج تعليمى معين وذلك لكل مهنة ، وكانت هذه النسب المقدرة شخصية وعرضة للخطأ ، كما أنها لم تأخذ خريجى مراكز التدريب أو التلمذة الصناعية أو باقى مصادر العمالة المدربة فى الاعتبار . كذلك فان البرامج التعليمية الحالية هى فقط التى أخذت فى الاعتبار بالرغم من انه يمكن خلق برامج ومستويات تعليمية جديدة كما يمكن تغيير المحتويات الدراسية لبعض البرامج التعليمية مما يؤدى الى تغيير المهن التى يستطيع الخريجين شغلها . وكل ذلك سيؤثر على العلاقة بين العرض والطلب على البرامج التعليمية المختلفة .

جميع هذه المشاكل تعنى أنه لايمكن ادعاء الدقة فى نتائج هذه الدراسة . و بالرغم من ذلك فما زالت التقديرات المعطاة هنا ذات نفع كبير لتخطيط التعليم فى مصر .

(٦) خاتمة وتوصيات

من المناسب أن ننهى هذه الدراسة بتقديم بعض التوصيات المحددة الخاصة بالتعليم فى مصر بعد ذكر ملاحظتين عامتين عن التعليم والتدر يب المهنى :

الملاحظة الأولى : يبدو عدم وجود نظام مناسب وحديث ودقيق لجمع وتبو يب البيانات الاحصائية اللازمة لتخطيط التعليم والتدر يب . فبيانات العمالة والتعليم والتدر يب تكون فى غالبية الأحيان جزئية و ينقصها وضوح و وحدة التعار يف ومن النادر أن تكون حديثة ومتاحة لمخطط القوى العاملة ومثل هذه المشاكل الخاصة بالبيانات لا تحد فقط من دقة تقديرات العمالة ولكنها أيضا تمنع التخطيط المثمر للتعليم والتدر يب .

والملاحظة الثانية : هناك ضرورة ملحة للتعاون الوثيق بين جميع الوزارات والمنشآت القائمة باعداد العمالة المدر بة . فهناك العديد من مصادر عرض العمالة ، وزارة التعليم ـ الجامعات ـ معاهد التدر يب ـ التدر يب على الوظائف ـ الخدمة العسكر ية .... وعدم توافر البيانات يعتبر عقبة فى سبيل التعاون المثمر . ولكن الجهود الحالية التى تبذل لوضع سياسة متكاملة لتخطيط وتدر يب القوى العاملة يجب أن تستمر وأن توفر لها اسباب النجاح . وليس المقصود بذلك أن تركز جهود التدر يب والتعليم فى وزارة واحدة ، بل العكس هو الصحيح . فنظرا لتعدد وتنوع وتخصص المهارات التى يتطلبها الاقتصاد المصرى فمن المتوقع أن تكون حاجة الى نظام أكثر تخصصا لمواجهة هذا الطلب وتزايد التنوع والتخصص فى برامج التعليم والتدر يب يدعو بدرجة أكبر الى أهمية التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة .

ويجب النظر الى التوصيات التالية الخاصة بالتعليم فى مصر فى ضوء ما تقدم من ملاحظات عامة من حيث الحاجة الى بيانات أفضل وا

البرامج المختلفة للتعليم والتدريب :

١ ـ نظرا لان اتمام الدراسة الاعدادية هو شرط اساسى للالتحاق بأى مستوى تعليمى نظامى أعلى ، ونظرا لأن مراكز التدريب والمصادر الأخرى للعمالة المدربة تحتاج عادة الى دارسين غير أميين ولديهم بعض المهارات الأساسية ، **فان وزارة التعليم يجب أن تستمر فى جهودها لتعميم التعليم الاجبارى .** وهذا يعنى التوسع فى قبول الاطفال سن ٦ سنوات فى المدارس مع العمل على تخفيض التسرب من المرحلتين الابتدائية والاعدادية .

٢ ـ نظرا لأن الحاصلين على الثانوية العامة لا يكونون مؤهلين لدخول سوق العمل ، ونظرا لأن « طلب المجتمع » على خريجى الجامعات لا يتطلب المزيد منهم فانه **يجب تخفيض عدد المقبولين فى الدراسة الثانوية العامة .** ومن المقترح دراسة مشاكل العمالة للحاصلين على الثانوية العامة الذين لا يلتحقون بالجامعة وكذلك تعديل بعض المناهج الدراسية فى الثانوى العام لتتضمن بعض المناهج التدريبية .

٣ ـ التوسع فى التعليم الفنى (٣ سنوات و ٥ سنوات) لمواجهة المتطلبات المستقبلية للاقتصاد القومى من العمالة . وفى هذا المجال يجب العناية على وجه خاص بما يلى : (أ) تحديد المناطق الجغرافية المناسبة للتوسع فى برامج محددة . (ب) التنسيق بين برامج التعليم الصناعى وخطط مراكز التدريب . (جـ) اختيار البرامج الدراسية المناسبة بعد التشاور مع أصحاب الأعمال لتحديد ما يجب التركيز عليه من مهارات .

٤ ـ تنويع برامج التعليم التجارى لمواجهة الطلب على مهن متخصصة ، ومرة أخرى ، قد يكون اخذ رأى أصحاب الأعمال من الاهمية بمكان حتى تكون البرامج الدراسية كافية ومناسبة للمهن المطلوبة .

٥ ـ ان تزايد الانتاج الزراعى له أولوية أساسية فى مصر . وهذا التوسع فى الانتاج الزراعى لابد أن ينعكس على المتطلبات من العمالة . ولكن هناك

تعارضاً واضحاً بين النمو المخطط للعمالة الزراعية فى كل من الخطة الخمسية والخطة العشرية . وكذلك هناك شك فى متطلبات العمالة الزراعية المقدرة نتيجة لاتجاهات التطور الفنى فى الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعى وكذلك فانه من المقترح **اجراء دراسة تفصيلية للمدارس الزراعية وما يجب توافره فى خريجها** على أن تتضمن مثل هذه الدراسة محاولة لتتبع الخريجين والتعرف على أى الانشطة الاقتصادية يعملون بها .

٦ ـ تم التوسع فى السنوات الأخيرة فى القبول فى دور المعلمين والمعلمات وكليات التربية . وهناك طلب كبير على المدرسين المصريين فى الدول العربية . وهذا الطلب الخارجى قد يستمر وقد لايستمر . ولذلك فيجب الحذر فى تخطيط القبول فى هذه المعاهد الدراسية **حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب على المدرسين فى المستقبل .**

٧ ـ بناء على الاحتياجات المتوقعة من العمالة « وطلب المجتمع » على التعليم ، فيجب عدم تزايد عدد المقيدين فى الجامعات ، كما أن عدد الخريجين من بعض التخصصات يجب أن يقل .

٨ ـ ان انتقال مصر الى اقتصاديات السلام سيؤثر على الطلب المستقبل على العمالة فى الانشطة الاقتصادية المختلفة . ويمكن الحصول على معلومات أعمق عن الهيكل المهنى للعمالة فى مصر بمقارنة بيانات تعداد ١٩٧٦ (عندما تنشر) ببيانات معلومات الاستخدام التى تجمعها وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى عن السنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . وتزايد التعاون والتنسيق سيؤدى إلى اتاحة مصادر أفضل لبيانات العمالة .

وعند توافر بيانات اكثر شمولا يمكن الحكم على مدى اتساق الفروض الخاصة بالطريقة المستخدمة فى هذه الدراسة . ولذلك يجب العمل على القيام بدراسة مشابهة **خلال سنتين أو ثلاثة** حتى يمكن الحصول على تقديرات للعمالة أكثر شمولا واكثر دقة وتخدم أهداف تخطيط التعليم والتدريب فى مصر .

جدول ملحق (١)

اجابات الحصر السنوى لمعلومات الاستخدام الذى قامت به وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى عام ١٩٦٧

النشاط الاقتصادى	القطاع			الجملة	نسبة التغطية (١)
	العام	الحكومى	الخاص		
الزراعة والصيد وصيد الأسماك	١٨٩٤١	٥٥٤٥٢	١٥٣٣٩	٨٩٧٣٢	٢ر١٢ ٪
مناجم ومحاجر	١١٩٣٨	—	٢٨٩٩	١٤٨٣٧	٣٢ر١١
الصناعة	٥٣١١١٤	٣٣٥	٧٦٨١٩	٦٠٨٢٦٨	٥٢ر٢٩
الغاز والكهرباء	١٧٤٨	٥٢٦٣	٦١	٧٠٧٢	١٥ر٠٥
البناء والتشييد	٢٤٦٧٩	٩٥١٣	٢٤٣٨	٣٦٦٣٠	٨ر٤٤
التجارة والمطاعم والفنادق	٥٤٠١٦	٦٤	١٧٣٠٥	٧١٣٨٥	٦ر٩٢
النقل والمواصلات	٤٦٥٣٧	١٤١٢٢	٣٩٢٢	٦٤٥٨١	١٥ر٣٠
التمويل والتأمين	٤٠٨٢٥	٥٥٣٢	١٨٨	٤٦٥٤٥	٤٣ر٩١
الخدمات الاجتماعية والفردية العامة	١٠٦٧٦	٥٣٨٥٤٢	١٤٣٣٧	٤٦٣٥٥٥	٢٦ر١٥
جملة العمالة فى الحصر	٧٤٠٤٧٤	٦٢٨٨٢٣	١٣٣٣٠٨	١٥٠٢٦٠٥	١٥ر٦١

(١) العمالة التى تمت تغطيتها فى الحصر منسوبة الى جملة العمالة فى النشاط الاقتصادى حسب تعداد ١٩٧٦

جدول ملحق (٢)

العمالة حسب النشاط الاقتصادى تقديرات مختلفة وخطط مستقبل

النشاط الاقتصادى	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٨٢	١٩٨٧
الزراعة والصيد	٣٦٨٩٨٤٥	٣٩٧٣٧١٠	٤٤٢٤٨٠٠	٤٢٢٣٩٠٠	٤١٠٣٥٠٠	٤٣٨٢٠٠٠	٥١٦٨٨٠٠
المناجم والمحاجر	٢٠٤٨٩	١٧٦٥٩	١٣١٠٠	٤٦٢٠٠	٤٧٠٠٠	٥٧٤٠٠	١٩١٠٠
الصناعات التحويلية	٦٧١٣٨٧	١٠٢٦٣٢٥	١٢٩٦١٠٠	١١٦٣٣٠٠	١١٩٨٣٠٠	١٤٦٢٤٠٠	٢٢٩٥٦٠٠
الكهرباء والغاز والمياه	٣٦٣٤٩	٥٠٩٨٤	٤٦٠٠٠	٤٧٠٠٠	٥٣٩٠٠	٦٣٠٠٠	١٠٧٨٠٠
التشييد والبناء	١٥٥٢٥٦	٢٠٣٥١٧	٢٤٧٥٠٠	٤٣٤٠٠٠	٤٥٧٠٠٠	٨٠٥٠٠٠	١٠٩٩٦٠٠٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٦١١٨٠١	٥٩٠٨١٣	٨٤٢٠٠٠	١٠٣١٠٠٠(١)	١٠٥٠٦٠٠(٢)	١٣٤٦٥٠٠(٣)	غير متاح(٣)
النقل والتخزين والمواصلات	٢٥٤٤٨٣	٣٣٧٢٢٣	٨٢٠٤٠٠	٤٢٢١٠٠	٤٤٤٣٠٠	٥٩٥٦٠٠	٩٢٥٦٠٠
التمويل والتأمين	غير متاح	غير متاح	٨٣٣٠٠	١٠٦٠٠٠(١)	(٢)	غير متاح(١)	(٣)
الخدمات	١٢٤٥٨٨٦	١١٩١٦٢٠	١٥٥٧٦٠٠	٢١٥٤٧٠٠	٢٣١٤٥٠٠	٢٨٨٣١٠٠	٥٦٦٧٥٠٠
انشطة غير كاملة التوصيف	٩٥٠٢٤	٢٤٣٥٥٧	٣٣٣٣٠٠	=	=	١٩٨٠٠٠	=
اجمالى العمالة	٦٧٨٠٥١٩	٧٦٣٥٤٠٨	٩٢٦٤١٠٠	٩٦٢٨٢٠٠	٩٧١٩١٠٠	١١٦٩٣٠٠٠	١٥٣٢٤٠٠٠

صادر: تعداد ١٩٦٠

تعداد ١٩٦٦ ... الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

بيانات العينة ١٩٧٥

الخطة الخمسية (٧٧ : ١٩٨٢) / الجزء الثانى صفحات ١٧٧ - ١٨٦ (للسنوات ١٩ ، ١٩٨٧) .

« العمالة والأجور فى ١٩٨٢ » / وزارة التخطيط (للسنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٢) .

ملاحظات :

(١) بيانات عام ١٩٧٦ تدمج التمويل والتجارة فى نشاط الخدمات . الارقام المعدة هى تقديرات مستقلة .

(٢) التمويل والتجارة مدمجين فى نشاط واحد .

(٣) التمويل والتجارة مدمجين فى نشاط الخدمات .

Bibliography

Berry, A. and R. H. Sabot, "Labor Market Performance in Developing Countries: A Survey," **World Development**, Vol. 6, pp. 1199-1242. Pergamon Press, London, 1978.

Birks, J. S. and C. A. Sinclair, **International Migrartion Project Country Case Study: Arab Republic of Egypt**. University of Durham, Durham, 1978.

Central Agency of Organization and Administrattion, **Employment in the Covernment and Public Sectors by Activity (February 1977)**. A.R.E., Cairo, undated.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics, **Directory of the Arab Standard Classification of Occupations**. A.R.E., Cairo, 1969.

------, **Directory of the Standard Arab Classification of Economic Activity**. A.R.E., Cairo, 1970.

------, **General Census of Institutions of October 1976**. A.R.E., Cairo, 1978.

------, **Manpower Research by Sample Round of May 1975**. A.R.E., Cairo, 1977.

------, **Population and Development, A study on the Population Increase and Its Challenges to Development in Egypt**. A.R.E., Cairo, 1978.

------ **The Preliminary Results of the General Population and Housing Census, 22/23 Movemher 1976 in Egypt**. A.R.E., Cairo, 1979.

------ Choueri, Nazli, Richard S. Eckaus and Amr Mohie-Eldine, **Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Facotrs in Egyptian Economic Development**. Cairo University Massachussetts Institute of Technology, Cairo, 1978.

------ Department of Statistics and Census, **1960 Census of Population, Vol. II United Arab Republic, Cairo, 1963.**

Ecevit, **Zafer H., "International Migration in the Middle East and North Africa-Trends, Effects and Policies", presented to the Rockefeller Foundation Conference on Migration, Bellagio, Italy. The World Bank, Washington, 1979.**

Evans, **David P., The Development of a Human Resource Information Planning and Policy System for Egypt: A Feasibility Study**. U.S. Department of Labor (mimeograph), Washington, 1978.

Ministry of Education, Department of Statistics, **Educational Statusin the Arab Republic of Egypt through the General Certificate Results (1977 - 1978)**. A.R.E., Cairo, 1979.

--- **Preparatory Education: Internal Statistics 1978-1979**. A.R.E., Cairo, 1979

rimary Education: Internal Statistics 1978-1979. A.R.E., Cairo,)79.

-------. **Secondary Education: Internal Statistics 1978-1979.** A.R.E., Cairo, 1979.

Ministry of Manpower and Vocational Training. **Annual Labor Market Information Program for December 31, 1976.** A.R.E., Cairo, undated.

Ministry of Planning, "Employment and Wages in 1982", (memorendum). A.R.E., Cairo, 1978.

-------, **The Five-Year Plan 1978-1982, Volume Two, Egyptian.** A.R.E. Cairo, 1977.

Mongi, Mohamed Abdel Farah,- **The Imperative Concern of the Public Sector with Industrial Education and Its Expansion.** Institute of National Planning, Cairo, 1976.

-----, and M.N. Hanafi. **Labor Absorption in the Egyptian Economy.** Institute of National Planning, Cairo, 1973.

Saleh, Mamdouh, **The Economics of Education in Developing Countries (With Emphasis on Manpower Planning).** University of Paris II, Paris, 1977.

Salt, Allan F., **An Assesment of Egyptian Manpower Planning and Informetion Programs Relevant to Technical Education and Vocational Training, U.S. Department of Labor (mimeograph), Weshington, 1977.,**

Szyliowica, Joseph S., **Education and Modernization in the Middle East. Cornell Univeristy Press, Ithaca, 1973.**